



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

واقع أزمة الكهرباء

وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة

وحدة الدراسات

2016

الفهرس

3	مقدمة:
6	مصادر الطاقة الكهربائية والجهات المشرفة عليها:
6	محطة توليد كهرباء غزة
7	خطوط التغذية الواصلة من دولة الاحتلال
7	الخطوط الواصلة من جمهورية مصر العربية
8	الشركة الفلسطينية للكهرباء المساهمة العامة المحدودة
9	شركة توزيع كهرباء محافظات غزة
10	الهيئة العامة للبتترول
10	أزمة الكهرباء في قطاع غزة
13	قوات الاحتلال (الإسرائيلي) وأزمة الكهرباء
15	الاعتداءات المباشرة لقطاع الكهرباء
17	الانقسام السياسي وآثاره على أزمة الكهرباء في قطاع غزة
17	وجهة نظر مؤسسات غزة
19	وجهة نظر مؤسسات الضفة
21	أزمة الكهرباء وآثارها على واقع حقوق الإنسان في قطاع غزة
21	الحق في الحياة
22	الحق في المياه
22	حقائق وأرقام
23	الحق في الغذاء
25	الحق في الصحة
29	الحقوق الثقافية
31	واقع قطاع الصناعة
36	النتائج
38	التوصيات
40	المراجع

مقدمة:

تشهد الأراضي الفلسطينية تدهوراً كبيراً في أوضاع حقوق الإنسان، جراء استمرار قوات الاحتلال (الإسرائيلي) في انتهاك مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقواعد القانون الدولي الإنساني، حيث تستهدف المدنيين والأعيان المدنية، والبنية التحتية، بطريقة منظمة، ويشكل الحصار المفروض على قطاع غزة جريمة، ويندرج في سياق العقوبات الجماعية المحرمة دولياً، والذي بدأ منذ انتفاضة الأقصى في التاسع من تشرين الأول/أكتوبر من العام 2000م، بيد أنه شدد على القطاع بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر من العام 2007م بعد أن أعلن المجلس الوزاري المصغر للاحتلال قطاع غزة كياناً معادياً، ما أثر على مختلف مناحي حياة السكان، وانعكس بشكل كبير على أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل خاص.

ولم تكتفِ قوات الاحتلال (الإسرائيلي) بالحصار على مدار نحو عقد كامل، وفرض سيطرتها على المنافذ والمعابر، وعرقلة مرور المواد الضرورية من الأغذية والأدوية والملابس والوقود، ومواد إعادة الإعمار والسماح بحرية حركة وتنقل الأفراد من وإلى القطاع، بل قامت باستهداف منشآت حيوية تشكل شريان وأساس الحياة في القطاع، حيث شنت تلك القوات الهجوم الأول عام 2006م، على محطة توليد الكهرباء وفي أعقابها دخل سكان القطاع في نفق مظلم لم تظهر له نهاية بعد عقد من الزمن.

لقد شكلت السياسات والإجراءات (الإسرائيلية) ضد سكان قطاع غزة العقبة الحقيقية أمام دوران عجلة الحياة بشكلها الطبيعي، وتسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، والتنقل المضطرب في عدد ساعات التغذية طوال هذه المدة إلى سقوط عدد من القتلى والمصابين في أحداث مرتبطة بمشكلة انقطاع التيار الكهربائي، نتيجة استخدام الوسائل البديلة للإنارة كالشمع والمولدات، وكانت آثاره أيضاً بالغة من الناحية السلبية على تمتع السكان بحقوقهم الأساسية، بسبب الانعكاس السلبي لأزمة الكهرباء على خدمات أساسية كالصحة والتعليم والعمل وخدمات المياه والصرف الصحي.

ومما لا شك فيه أن التيار الكهربائي يشكل عصب الحياة في المجتمعات الحديثة، وتفرض الأوضاع في قطاع غزة نفسها لتجعل من التيار الكهربائي أساساً تتوقف عليه مجموعة واسعة من حقوق الإنسان، فقطاع غزة ونتيجة لمحدودية الأراضي، وفي ظل الكثافة السكانية التي تعدّ من النسب المرتفعة جداً عالمياً، فرض هذا الواقع نمط السكن العمودي؛ فتوسع السكان في نمط الأبنية متعددة الطوابق، ما حوّل حياة المواطن الغزي إلى جحيم في ظل انقطاع التيار الكهربائي الذي يرتبط بوصوله وصول المياه إلى الشقق السكنية، وتشغيل المصاعد ... الخ.

وبالنظر لأهمية التيار الكهربائي، كونه من أهم العناصر الضرورية في حياة السكان في العصر الحديث؛ لما له من علاقة مباشرة بتحسين الواقع الصحي والتعليمي والمعيشي، والمساهمة في خلق فرص عمل، وانطلاقاً من رسالة مركز الميزان لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أعد هذا التقرير الذي يعيد فيه المركز: التنكير _ وبعد مرور عشر سنوات على مشكلة الكهرباء _ انعكاساتها السلبية على واقع حياة المواطنين في قطاع غزة وإعادة التنكير بالواقع المزري، والتدهور المستمر لأوضاع حقوق الإنسان لنحو مليوني إنسان.

يظهر التقرير واقع التيار الكهربائي _ خاصة بعد مرور عشر سنوات على الأزمة _ وانعكاس هذا الواقع على جملة الحقوق، والتي من بينها الحق في الحياة، والحق في الصحة، والحق في المياه، والحق في الغذاء، والحق في التعليم، والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة، والمصادر المختلفة للطاقة، وأبرز الاعتداءات على قطاع الكهرباء، ودور الانقسام السياسي الداخلي في تعميق الأزمة، ويورد أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها.

الديموغرافيا والاقتصاد:

تعدّ محافظات قطاع غزة جزءاً مهماً من السهل الساحلي الفلسطيني، الواقع جنوب غرب فلسطين، وتقع على مستطيل طويل وضيق، يمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 45 كم، ومن الشرق إلى الغرب بعرض يتراوح ما بين 6 كلم إلى 12 كلم، وبمساحة إجمالية تقدر بـ 365 كم مربعاً، ويبلغ عرضه (5.7) كيلو متر مربع في القسم الشمالي، في حين يصل إلى قرابة (12) كيلومتراً في الجزء الجنوبي. ويتكون قطاع غزة من خمس محافظات هي: شمال غزة، وغزة، ودير البلح، وخان يونس، ورفح، ويحد قطاع غزة البحر المتوسط غرباً، والأراضي المحتلة عام 1948م من الشرق والشمال، ومصر جنوباً؛ لذا فقد احتل قطاع غزة موقعاً جغرافياً مهماً¹.

ويبلغ تعداد سكان قطاع غزة (1.912.267) نسمة، من بينهم (971.857)²، وتفيد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2015 إلى أن 93.3% من أسر فلسطين تسكن في مساكن المصدر الرئيس للمياه، فيها شبكة مياه عامة؛ حيث بلغت هذه النسبة في قطاع غزة 93.0%. وأن حوالي 45.3% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بحفر امتصاصية أو صماء للتخلص من المياه العادمة

¹ وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. 2016م. التقسيمات الإدارية لمحافظة غزة. الرابط: goo.gl/gdCD37.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016م، الفلسطينيون في نهاية عام 2016م،

16.5% منها في قطاع غزة. في حين أن هناك 53.9% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بشبكة صرف صحي 83.5% منها في قطاع غزة³. مع مراعاة أن هذه الشبكات في حاجة للتيار الكهربائي للتشغيل، حيث أظهرت البيانات للعام 2015م أن جميع الأسر تقريباً في فلسطين تسكن في مساكن متصلة بالشبكة العامة للكهرباء؛ وذلك على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة⁴.

ويتوزع الاقتصاد في قطاع غزة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي تمثل هيكل الاقتصاد وبنيتها منها نشاط التجارة الداخلية، والصناعة، والنقل والمواصلات، ونشاط المقاولات، والزراعة، والخدمات. وشهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين تراجعاً خلال العام 2014م بنسبة 0.4%؛ ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 15.2%؛ ونتيجة لذلك تراجعت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين عام 2014م إلى 22.9%، كما تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة ليمثل 42.8% من مثيله في الضفة الغربية، كما تراجعت القيمة المضافة في فلسطين لجميع الأنشطة الاقتصادية عام 2014م، باستثناء أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، وسجلت أنشطة الإنشاءات أعلى تراجع، تلاها أنشطة الزراعة، ثم أنشطة النقل والتخزين⁵.

وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أداء الاقتصاد الفلسطيني 2014م، أن معدل النمو تراجع حتى أصبح سالباً عام 2014م، جراء العدوان، وفرض الحصار الخانق على قطاع غزة، وتوقفت أنشطة الإنشاءات بشكل شبه كامل نتيجة القيود التي تفرضها (إسرائيل) على دخول مواد البناء والمواد الخام إلى القطاع، إضافة إلى انخفاض التجارة عبر الأنفاق مع مصر دون فتح المعابر التجارية.

وتظهر المؤشرات مدى صعوبة الأوضاع جراء التراجع في المؤشرات الاقتصادية، والحصار المفروض، وتراجع مستوى الخدمات لاسيما في قطاع الكهرباء التي أدخلته في ظلام دامس منذ استهداف محطة توليد الكهرباء عام 2006.

3 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2016م. أحوال السكان المقيمين في فلسطين. الرابط: goo.gl/OkNZ6B.

4 المرجع السابق.

5 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016م، العدد الواحد والعشرون، سلسلة المسوح الاقتصادية 2015م.

مصادر الطاقة الكهربائية والجهات المشرفة عليها:

يتزود قطاع غزة بالتيار الكهربائي من مصادر ثلاث للطاقة الكهربائية، وهي: محطة توليد الكهرباء المحلية، وخطوط التغذية الواصلة من دولة الاحتلال، والخطوط الواصلة من جمهورية مصر العربية، وتتعدد مكونات قطاع الكهرباء من سلطة الطاقة، وشركتي التوليد والتوزيع، وهيئة البترول، وخلال عشر سنوات مضت، لم تنتظم هذه المصادر في توصيل التيار الكهربائي بشكل مستمر وثابت، ولم تتحسن حالة الكهرباء، ولم تستثمر لرفع قدرتها بما يتناسب وحاجة السكان المتزايدة. وتعرضت هذه المصادر للاستهداف المباشر وغير المباشر أكثر من مرة من قبل قوات الاحتلال (الإسرائيلي) طوال السنوات العشر الماضية.

ويسلط التقرير الضوء على مصادر الطاقة الكهربائية على النحو الآتي:

- محطة توليد كهرباء غزة:

أنشئت شركة غزة لتوليد الكهرباء في العام 1999م، وتتبع الشركة الفلسطينية للكهرباء، ويقع مقرها شمال شرق مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، وتم تشغيل الوحدة الأولى عام 2002م وفي العام 2004م تم تشغيل المحطة بكامل طاقتها وبقدرة (140) ميغا واط، وأقصى تشغيل كان (118) ميغا واط، كحد أقصى للإنتاج بسبب القدرة المحدودة لشبكات التوزيع، وتبلغ الطاقة الإنتاجية الكاملة لمحطة غزة لتوليد الكهرباء (140) ميغا واط، معتمدة على أربعة مولدات غازية (GTG) من نوع (ABB GT10B2) في عملية الإنتاج؛ حيث تعمل بدورة مركبة مع اثنين من المولدات البخارية (STG). وتعمل المولدات (التوربينات) الغازية في محطة التوليد حالياً على الوقود السائل (زيت الديزل المقطر رقم 2) والذي يتم تزويد المحطة به⁶.

علماً بأنها يمكن أن تعمل أيضاً_ باستخدام الغاز الطبيعي؛ لأن هذه التوربينات تجهزه بغرف احتراق ذات قدرة إشعال مزدوجة تمكنها من حرق الوقود السائل، والغاز الطبيعي على حد سواء. هذا ويتم تخزين الوقود المستخدم في محطة التوليد في خزائين كبيرين سعة الواحد منها 10,000 متر مكعب، حيث يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي من زيت الديزل حوالي 700 متر مكعب عند تشغيل المحطة بالكامل؛ أي: أن خزانات الوقود عند ملئها بالكامل تكفي لتشغيل المحطة لمدة 30 يوماً في حال انقطاع الوقود، ومن الجدير بالذكر أنه سيتم استبدال الوقود السائل بالغاز الطبيعي حال توفره⁷.

⁶ الشركة الفلسطينية للكهرباء. شركة غزة لتوليد الكهرباء، نبذة عن محطة التوليد. الرابط: goo.gl/97Xfn4.

⁷ الشركة الفلسطينية للكهرباء. شركة غزة لتوليد الكهرباء، مرجع سابق.

- خطوط التغذية الواصلة من دولة الاحتلال:

يعدّ استيراد الكهرباء من دولة الاحتلال المصدر الأكبر والأهم للطاقة الكهربائية في قطاع غزة؛ حيث تبلغ عدد الخطوط المغذية لمحافظة قطاع غزة (10) خطوط، بإجمالي (120) ميغا واط، وتتعرض بعض هذه الخطوط للقطع بسبب القصف خلال عمليات التوغل المتواصلة في المناطق الشرقية والشمالية للقطاع. كما أنها كانت هدفاً للتدمير والاستهداف بشكل منظم ومتكرر خلال عدوان 2014م، وفي كل عملية عسكرية واسعة النطاق. وهذه الخطوط موزعة على المحافظات كما يلي:

محافظة غزة (5) خطوط، منها خط مشترك (خط القبة، وخط بغداد، وخط الشعف، وخط البحر المشترك بين محافظتي غزة والشمال).

محافظة الشمال ثلاثة خطوط منها خط مشترك (خط جباليا، وخط بيت لاهيا، وخط البحر المشترك مع غزة).

محافظة دير البلح خطان منها خط مشترك (خط K7 ، وخط 11 المشترك بين محافظتي الوسطى وخان يونس).

محافظة خان يونس خطان منها خط مشترك (خط 8، وخط 11 المشترك مع الوسطى).

محافظة رفح خط تسعة خطوط، وهو مشترك بين محافظتي خان يونس ورفح⁸.

- الخطوط الواصلة من جمهورية مصر العربية:

شرعت جمهورية مصر العربية في تزويد محافظة رفح جنوب قطاع غزة بالتيار الكهربائي بهدف تخفيف الضغط عن محطة التوليد والخطوط الواصلة من دولة الاحتلال؛ لعدم كفايتها حاجة سكان القطاع، منذ أكتوبر 2006م، بقدرة بلغت (28) ميغا واط، وذلك من خلال ثلاثة خطوط هي: (غزة1، وغزة2، وخط فلسطين)، وتوقف أحد الخطوط وهو خط فلسطين منذ عام (2015م)، لتتخفف كمية الكهرباء الواصلة من جمهورية مصر العربية بذلك إلى (20) ميغا واط.

⁸ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. (14 نوفمبر، 2012م)، احتياجات غزة من الطاقة. الرابط: goo.gl/8bPXxb.

الجهات العاملة في مجال الطاقة الكهربائية:

- سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية

أنشئت بموجب قانون رقم (12) لسنة 1995م، ونصّت المادة (2) منه على أنها تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وتكون لها ميزانيتها الخاصة، وتتبع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويكون لها رئيس يعين بقرار من رئيس السلطة. وحددت المادة (3) أعمالها بتوليد الطاقة على أسس سليمة، وبصورة تفي باحتياجات المستهلكين، وتوليد الطاقة لغايات التصدير إلى البلدان المجاورة، واستيراد الطاقة منها، وإقامة شبكات النقل اللازمة لذلك، وإنشاء شبكات وطنية تؤمن نقل الطاقة إلى جميع أنحاء البلاد، وإنشاء شبكات فرعية لتوزيع الطاقة على المستهلك وتنسيق الربط بين تلك الشبكات وشبكات التوزيع التابعة لأصحاب المشاريع، وتنظيم شؤون التوليد والتخزين والتوزيع وتصنيع أجهزة الطاقة ومعداتنا ونقلها واستهلاكها، ووضع المواصفات الخاصة بالطاقة، والبحث والتطوير في استخدام أنواع الطاقة المتجددة كافة من طاقة شمسية، وطاقة رياح وغيرها، ومنح الرخص اللازمة لتوليد الطاقة ونقلها مع مراعاة أحكام أية امتيازات أو رخص ممنوحة قبل نفاذ أحكام هذا القانون، وتزويد الطاقة للمستهلكين في أية منطقة غير مزودة بالطاقة بمقتضى امتياز أو رخصة⁹.

- الشركة الفلسطينية للكهرباء المساهمة العامة المحدودة:

وَقَّع عقد تأسيسها بتاريخ 1999/11/22م، وجاء في المادة الثانية منه أن: "غايات الشركة إنشاء محطة أو محطات لتوليد الطاقة الكهربائية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والقيام بجميع الأعمال اللازمة لإنتاج الطاقة الكهربائية و توليدها وتوزيعها، واستيراد جميع المعدات والآلات اللازمة لإنشاء المحطات وتوليد الطاقة الكهربائية و إنتاجها وتوزيعها، وتطوير وإدارة أي محطة أو محطات لتوليد الطاقة الكهربائية أو امتلاكها أو تشغيلها، وصيانة محطات وشبكات توليد الطاقة الكهربائية. ونصّت المادة السادسة على أن مدة الشركة غير محدودة"¹⁰. وتتمحور مهمتها في المساهمة في: "تطوير الاقتصاد الوطني والبنية التحتية الفلسطينية، والعمل على تحقيق أعلى المعايير الدولية والحفاظ على الشفافية في العمل، والاستمرار

9 قانون رقم (12) لسنة 1995م، بشأن إنشاء سلطة الطاقة الفلسطينية، صدر بتاريخ 1995/8/31م. الرابط:

goo.gl/FVCnKn

10 الشركة الفلسطينية للكهرباء، عقد تأسيس الشركة. الرابط: goo.gl/iO0dXn

في دراسة الفرص المتاحة للنمو والتطوير، وتعظيم العوائد للمساهمين في الشركة¹¹. وتعدّ محطة توليد الكهرباء في غزّة التابعة للشركة الفلسطينية للكهرباء هي المحطة الوحيدة في الأراضي الفلسطينية، وبدأت التشغيل فعلياً في العام 2002م، ضمن عقد أبرم مع السلطة الفلسطينية التي تتولّى مهمّة توريد الوقود اللازم للمحطة لقاء مبلغ مقطوع قدره 2.5 مليون دولار أميركي شهرياً. ويأتي ذلك في مقابل توليد الكهرباء، وحدّد هذا المبلغ نسبة للقدرة الإنتاجية النظرية وهي (140) ميغا واط، وهو سقف لم تصله أو تقترب منه محطة التوليد منذ إنشائها¹².

- شركة توزيع كهرباء محافظات غزة:

هي شركة خصوصية مساهمة محدودة قامت على الشراكة بين السلطة الوطنية الفلسطينية ممثلة في سلطة الطاقة الفلسطينية، ووزارة المالية، وبين مجموع البلديات، والمجالس القروية في محافظات غزة، أسست في العام 1998م بقرار وزاري رقم 99/11، لنتقل الصلاحيات والمهام المتعلقة بالتوزيع من البلديات كافة إلى الشركة، وتم إصدار أول فاتورة باسم الشركة في أغسطس من العام 1998م. "وتعمل على توزيع الطاقة الكهربائية في المناطق التي تقع تحت سلطة وإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية كافة في محافظات غزة وما يتبع ذلك من أعمال الجباية والتحصيل والإشراف الفني وأعمال الصيانة، والتطوير لشبكات الضغط المنخفض (0.4 كيلو فولت) والضغط المتوسط (22 كيلو فولت). وتؤدي الشركة مهامها في أرجاء محافظات غزة ومدنها وقرائها كافة ويتبع لها فروع لتوزيع الكهرباء في كل من محافظة الشمال، ومحافظة غزة، ومحافظة الوسطى، ومحافظة خان يونس، ومحافظة رفح، وبذلك فإن خدماتها تغطي 360 كيلو متراً مربعاً. وهي مسؤولة عن النشاطات المتعلقة بتوزيع التيار الكهربائي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وتعمل بأسس اقتصادية لتنفيذ السياسات التي تضعها وزارة الطاقة والموارد الطبيعية¹³.

11 الموقع الرسمي لوزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة للبترو، خلفية عن الهيئة العامة للبترو. الرابط:

[.goo.gl/GfAZmf](http://goo.gl/GfAZmf)

12 عمر شعبان. (13 نوفمبر، 2013م). قراءة في أزمة كهرباء غزة وسبل مواجهتها. موقع المونيتور الإلكتروني، الرابط:

[. goo.gl/wEuXPq](http://goo.gl/wEuXPq)

13 شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، حول الشركة. الرابط: [.goo.gl/dCpC8q](http://goo.gl/dCpC8q)

الهيئة العامة للبترول:

أنشئت بتاريخ 1994/10/8م، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء، وكانت تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة لها ميزانيتها الخاصة، وتتبع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أنه تم إلحاقها بعد ذلك بوزارة المالية بتاريخ 2003 /2/10م، بناءً على قرار من مجلس الوزراء الفلسطيني. وتعد الجهة الوحيدة المسؤولة عن كل ما يتعلق بالنفط والبتروكيماويات في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتمركز اهتمامها في تأمين وتوفير القدر الكافي من المواد البترولية والزيوت المعدنية والغاز، طبقاً للمواصفات والمقاييس العالمية¹⁴. ومنه الوقود المخصص لمحطة توليد الكهرباء في قطاع غزة؛ حيث تقوم بشراء جميع أنواع الوقود اللازم للأراضي الفلسطينية وتتقاضى ثمنها من الشركات الفلسطينية.

وقد أدى تعدد الجهات المشرفة على خدمة الكهرباء في قطاع غزة ما بين المؤسسة الحكومية المتمثلة في سلطة الطاقة، والشركة الفلسطينية المسؤولة عن التوليد، وشركة التوزيع، والهيئة العامة للبترول باعتبارها المورد لوقود محطة التوليد إلى صعوبة تحديد الجهة التي تتحمل مهمة تطوير، وتحسين واقع التيار الكهربائي؛ حيث ورغم هذا التعدد إلا أن حالة التيار الكهربائي، تمثل مشكلة حقيقية لسكان قطاع غزة، وتعدد الجهات المشرفة لا تحدد جهة مركزية مسؤولة عن توصيل التيار الكهربائي لمنازل المواطنين، إضافة إلى انقسام سلطة الطاقة، فهناك سلطة في غزة وأخرى في الضفة الغربية، يتنازعان في كثير من الأحيان، وكلٍ منهما يلقي بالمسؤولية واللوم على الآخر.

أزمة الكهرباء في قطاع غزة:

يعاني سكان قطاع غزة من أزمة حقيقية في وصول التيار الكهربائي، وبدأت الأزمة منذ أن قصفت قوات الاحتلال (الإسرائيلي) محطة توليد الكهرباء الكائنة وسط القطاع في حزيران/ يونيو 2006م، ومنذ ذلك التاريخ لم تصل الكهرباء للمنازل السكنية مدة (24) ساعة متواصلة كما كانت من قبل، حيث ظهر العجز في تغطية خطوط الكهرباء الواصلة من دولة الاحتلال، ومن بعدها الواصلة من مصر، وبدأت حكاية الجداول مع المواطنين، فتارة قطع كل يومين لساعات، ثم قطع لساعات ليوم والتالي وصول كامل، ثم قطع يومي لمدة ساعات، ثم ثمانية، وزادت أوقات القطع بتقدم الزمن، ولا حل حقيقي لتلك الأزمة.

14 الشركة الفلسطينية للكهرباء، مهمتها. الرابط: goo.gl/gq4E4H.

وتتلخص الأزمة في الأسباب الآتية¹⁵:

الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة الكهربائية، وعجز المصادر المختلفة عن تلبية احتياجات قطاع غزة وسكانه، وتبلغ حاجة القطاع من الطاقة حوالي (450) ميغا واط، وهي النسبة التي لا تصل إليها الطاقة المتوفرة في القطاع، حيث:

- يتوفر من جميع المصادر (بتشغيل محطة التوليد بكامل طاقتها) (250) ميغا واط، ومن بدون تشغيل المحطة تبلغ (147) ميغا واط.
- لا تغطي مصادر الطاقة الكهربائية العجز في الطلب المتزايد عليها، وخاصة في درجات الحرارة المنخفضة والمرتفعة.
- تزايد استهلاك في الكهرباء والأحمال بشكل سنوي بنسبة تصل إلى (7%) نظراً لتزايد تعداد السكان، مع ثبات المصادر وعدم نموها جراء الحصار.
- عدم ثبات واستمرارية مصادر تزويد المحطة بالوقود، بسبب العراقيل التي تضعها قوات الاحتلال (الإسرائيلي)، والحصار، كذلك المواقف السياسية من مختلف الأطراف تجاه الأزمة.
- عدم القدرة على توفير ثمن الوقود اللازم لتشغيل المحطة بالكامل بسبب غلاء أسعار الوقود مع فرض الضريبة العالية الثمن عليه.
- ضعف تحصيل فواتير الكهرباء المستحقة على المواطنين؛ نتيجة للفقر الذي يعيشه نسبة كبيرة من السكان، وتقشي البطالة، وسياسة قطع رواتب الموظفين، والعدد الكبير من الاشتراكات التي تخرج خارج الخدمة جراء قصف الاحتلال للمنازل السكنية وتدميرها (بحسب شركة التوزيع فقط فقدت حوالي 20 ألف اشتراك خلال العدوان الأخير على قطاع غزة).
- زيادة حالات الاعتداء على خطوط الشبكة، سواء من خلال الخطوط الغير شرعية (المسروقة)، أو الخطوط المزدوجة للمنزل الواحد (خط قلاب)، ما يربك برامج التوزيع ويسبب زيادة في الأحمال.

ويزداد العجز في الطاقة المطلوبة للقطاع مع إيقاف محطة التوليد أو أحد مولداتها، أو تعطل أحد الخطوط (الإسرائيلية) المغذية لمناطق القطاع، أو تعطل أحد الخطوط المصرية المغذية للقطاع أو جميعها،

¹⁵ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. 2014م. تقرير شامل حول أزمة الكهرباء في غزة. الرابط: goo.gl/ckABv7

أو مع تغير الأحوال الجوية وزيادة الأحمال، فمن الممكن أن تصل الأحمال خلال فصل الشتاء إلى حوالي 600 ميغا واط¹⁶.

وبناء على ذلك يكون برنامج توزيع الكهرباء-وفقاً لشركة التوزيع- هو انعكاس لما هو متوفر من كمية الطاقة الكهربائية، وحسب نسبة العجز الموجودة، فبرنامج التوصيل (6 ساعات وصل مقابل 12 ساعة فصل) يطبق في حال وصل العجز إلى نسبة 70%، مع توقف المحطة عن العمل. وبرنامج (8 ساعات وصل مقابل 8 ساعات فصل) يطبق في حال وصل العجز إلى نسبة 50%، مع استمرار تشغيل المحطة جزئياً أو بمولدين¹⁷.

ويستهلك تشغيل مولد واحد من مولدات المحطة بقدرة (25) ميغا واط، كمية تقدر ب(150) ألف لتر من الوقود المخصص له يومياً. بينما يتطلب الوصول إلى برنامج (8 ساعات وصل مقابل 8 ساعات فصل)، تشغيل مولدين اثنين على الأقل باستهلاك 300 ألف لتر وقود، في اليوم الواحد¹⁸

وبالنظر إلى حقيقة الأزمة فإن الحاجة إلى الطاقة الكهربائية تتزايد فيما يرتفع الطلب عليها في قطاع غزة باستمرار، بينما تتناقص هذه الكميات عند وصولها للمواطنين بشكل ملحوظ، حيث تقدر حجم الزيادة السنوية في الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة (7%)، وتعود هذه الزيادة لارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية في أعداد السكان، وإلى تغير درجات الحرارة عالمياً ارتباطاً بالتغيرات المناخية، ما يؤدي إلى زيادة في استهلاك الكهرباء نتيجة لجوء أعداد كبيرة من السكان إلى استخدام أجهزة التكييف، وزيادة استخدام مراوح التهوية وأجهزة التبريد صيفاً والتدفئة شتاءً. بالإضافة إلى ما يطلق عليه الحمل النائم (عبارة عن الحمل الذي كانت تستهلكه المصانع والمنشآت التي دمرت أو توقفت عن العمل بسبب الهجمات (الإسرائيلية) أو الحصار، والتي بدأ بعضها يعود للعمل تدريجياً) حيث تحتاج مصانع القطاع إلى ما يزيد عن (50) ميغاواط، وفاقمت عودة البعض منها للعمل من أزمة الكهرباء¹⁹.

ويتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية ارتباطاً بالتطور الطبيعي لمناحي الحياة كافة، وبحسب تقديرات سلطة الطاقة في قطاع غزة فقد كانت الحاجة للطاقة الكهربائية في العام 2006م أقل من (215) ميغا واط،

¹⁶ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. تقرير شامل حول أزمة الكهرباء في غزة. مرجع سابق.

¹⁷ المرجع السابق.

¹⁸ المرجع السابق.

¹⁹ مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2011م. ورقة موقف حول خدمة توصيل التيار الكهربائي إلى المنازل في قطاع غزة،

الرابط: goo.gl/VPZ0st.

أما الآن فيحتاج القطاع إلى حوالي (450) ميغا واط، ومن المتوقع أن يزيد في العام 2020 إلى (820) ميغا واط على الأقل، وعلى الرغم من تضاعف حاجة القطاع للطاقة منذ 2006 حتى الآن، فقد بقيت الكميات التي تصل إليه تتراوح عند 200 ميغاواط إلى حد ما، مما يشير إلى وجود عجز تصل نسبته إلى 50%. وتؤكد الحقائق أن الحاجة للطاقة الكهربائية تتزايد، والكمية المتاحة تتناقص²⁰. ومن الممكن أن يحلّ مشروع الخط (161) جزءاً كبيراً من الأزمة مستقبلاً، إذ إن المرحلة الأولى منه توفر (100) ميغا واط للقطاع، ومن الممكن أن يصل الخط في مراحله التالية إلى 160 ميغا واط.

من جهة أخرى تعدّ الأعطال وأعمال الصيانة المتكررة من أبرز العقبات التي تواجه وصول الكهرباء إلى القطاع من الخطوط المصرية، مما يحدّ من استمرارية وصول التيار الكهربائي إلى مدينة رفح، وهو الأمر الذي يدفع شركة توزيع الكهرباء إلى تزويد رفح بالكهرباء من الخطوط الواصلة من (إسرائيل)، والتي تغذي بقية محافظات القطاع، ما يؤثر على أوقات وصولها للمحافظات كافة ويخلق اضطراباً في جدول التوزيع²¹.

بالإضافة إلى ذلك تتسم الخطوط المصرية بضعف فولتية الكهرباء، ما يترتب على ذلك ضعف للتيار الكهربائي الذي يغذي منازل السكان، وينعكس سلباً على حياتهم، فلجأ بعض المواطنين إلى شراء محولات رافعة للجهد الكهربائي (ترنس) لرفع قوة التيار الكهربائي الواصل إليه، ما أثر على قدرة تشغيل آبار المياه والصرف الصحي والآبار الزراعية بالشكل المطلوب، كذلك قدرة تشغيل الأجهزة الكهربائية في المنازل السكنية²²، وأخيراً تعدد حالات الاعتداء على شبكة الكهرباء من وصلات مزدوجة (ما يطلق عليه الخط القلاب؛ أي: الموصول بأكثر من عامود أو خط للمنزل الواحد) وعمليات السرقة، بالإضافة للفاقد الفني في الشبكة نفسها²³.

قوات الاحتلال (الإسرائيلي) وأزمة الكهرباء :

20 فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (2012). غزة في عام 2020 "هل ستكون ملائماً للعيش؟". الرابط: goo.gl/aqGjPC.

²¹ زكي القرعة، مدير شركة توزيع الكهرباء في محافظة رفح، قابله في مكتبه برفح: محمد عبد الله. (3 أغسطس، 2016م).

²² المرجع السابق.

²³ المرجع السابق.

تتحمل قوات الاحتلال (الإسرائيلي) المسؤولية الأكبر عن أزمة الكهرباء في قطاع غزة، حتى وبعد انسحاب تلك القوات منتصف سبتمبر/ أيلول من العام 2005م، وذلك ضمن خطة فك الارتباط أحادي الجانب التي قامت بها، فقد كشف نصّ الخطة عن نيّة (إسرائيل) الاحتفاظ بسلطة حصرية على المجال الجوي لقطاع غزة، وكذلك بحقها في تسيير دوريات على طول ساحل قطاع غزة 24، فلا يؤثر انسحاب الاحتلال من القطاع على الوضع القانوني لتلك الوحدة الإقليمية المحتلة طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق التسوية النهائية، كما أن في خطة الانسحاب استمراراً لسريان الأوامر العسكرية على القطاع، وهي دلائل على أن قطاع غزة لا يزال تحت الاحتلال وتقع عليها مسؤولية قانونية تجاه سكانه المدنيين، فعليها توفير الحد الأدنى من احتياجاتهم الإنسانية، ورغم ذلك لا تزال قوات الاحتلال تصرّ في ادعائها بأنها لا تتحمل أيّة مسؤولية قانونية تجاه سكان قطاع غزة بوصفها قوة احتلال.

ومنذ الضربة الجوية لمحطة توليد الكهرباء في عام 2006م أحكمت (إسرائيل) قبضتها على أهم مفاصل الحياة في القطاع، وخلقت أزمة انقطاع الكهرباء التي يعاني منها السكان منذ ذلك الحين في أوقات تتراوح بين (12-18) ساعة في اليوم، بينما المناطق المكتظة بالسكان هي الأكثر تضرراً. ونظراً للنقص الحاد في الوقود منذ تموز/ يوليو 2013م، كان يجري تشغيل محطة كهرباء غزة بحوالي نصف قدرتها (60 ميغا واط من أصل 120 ميغا واط)، واقتضت الضرورة وقف تشغيلها بالكامل في مناسبات كثيرة²⁵. والأزمة ستتعاظم وستصل ذروة الطلب على الكهرباء في قطاع غزة في العام 2020م إلى قيمة (550) ميغا واط²⁶.

وتعتمد محطة توليد كهرباء غزة على شراء الكهرباء من دولة الاحتلال ومن مصر، في الوقت الذي لا يدفع قرابة (70%) من الأسر فواتير الكهرباء المستحقة عليهم نظراً لعدم قدرتهم على تحملها، أو لعدم فرض تحصيلها. هذا وأنفقت الوكالات الإنسانية والمانحون أكثر من (15 مليون دولار)²⁷ منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2013م على الوقود في حالات الطوارئ لدعم مقدمي الخدمات الضرورية²⁸.

24 مركز الميزان لحقوق الإنسان. (8سبتمبر، 2005م). رسالة إلى ممثلي البعثات الدبلوماسية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حول آثار خطة الانفصال أحادي الجانب من قطاع غزة. الرابط: goo.gl/e4n19j.

25 أوتشا. ورقة حقائق بعنوان: تأثير أزمة الكهرباء والوقود في غزة على الأوضاع الإنسانية. مرجع سابق.

26 فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مرجع سابق.

27 البياري، حمادة، (27،12،2016م)، معلومات توضيحية، أقيمت في حلقة نقاش حول واقع أزمة الكهرباء وانعكاساتها على حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان. غزة.

28 أوتشا. ورقة حقائق بعنوان: تأثير أزمة الكهرباء والوقود في غزة على الأوضاع الإنسانية. مرجع سابق.

الاعتداءات المباشرة لقطاع الكهرباء :

استخدمت سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) الوقود كوسيلة للعقاب الجماعي، عقب قرار المجلس الوزاري لدولة الاحتلال اعتبار قطاع غزة (كياناً مُعادياً) في سبتمبر 2007م، واتخاذ خطوات عقابية عدّة معلنة، شملت تقليص تزويد القطاع بالكهرباء والوقود، وفرض حصاراً مطبقاً على القطاع، أضرّ بحقوق الإنسان كافة، ونصّ القرار بأنه في مقابل استمرار عمليات الإحباط والعمليات الوقائية ضد (الإرهاب)، سيتم وضع قيود على انتقال البضائع والمواطنين من وإلى قطاع غزة، وسيتم تقليص تزويده بالوقود والكهرباء. وجاء القرار على خلفية القرارات التي اتخذتها البنوك (الإسرائيلية) بقطع تعاملها المالي مع القطاع، ومنع تحويل الأموال إلى البنوك فيه من خلال البنوك (الإسرائيلية)²⁹. وأدى تقليص كميات الوقود الواردة إلى القطاع إلى توقف المحطة عن توليد الكهرباء، كما منعت دخول قطع الغيار اللازمة للصيانة، منها ألواح الحديد وقضبان اللحام اللازمة لبناء خزانات كبيرة لاحتواء الوقود، وعرقلت تلك القوات من تطوير وتحسين قدرات المحطة جراء الحصار المفروض على قطاع غزة.

وبشكل متكرر يتوقف التيار الكهربائي في الخطوط القادمة من (إسرائيل)، وتتذرع قوات الاحتلال أحياناً بأن قطع التيار ناجم عن أعطال طارئة ولأعمال الصيانة، وفي بعض الأحيان تصاب الأسلاك بالقطع في الأراضي المحاذية لحدود الفصل وبالرغم من جاهزية طواقم شركة توزيع كهرباء غزة من مهندسين وفنيين لإصلاح الأعطال بسرعة، تعرقل تلك القوات وصولهم إلى هذه المناطق، وتمتد مدة القطع لساعات وأيام، وتحدّ الظروف الطبيعية وضغط الأحمال في الأوضاع الطبيعية من قدرة هذه الخطوط، وتؤثر على كمية التيار الكهربائي الواصل، بحيث تزيد هذه الكمية قليلاً أو تنقص بحسب درجة حرارة الجو³⁰.

كما تم استهداف محطة التوليد وبشكل متكرر، فقد تعرضت الشركة للقصف (5) مرات من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، و-أيضاً- تعرض مقر شركة التوزيع في خان يونس، ومقر شركة كهرباء غزة شرق حي التفاح للاستهداف، وقصفت الأطقم الفنية لشركة توزيع الكهرباء ممّا تسبب إلى استشهاد فنيين اثنين شمال غزة، ورصد مركز الميزان لحقوق الإنسان أضراراً في مرافق قطاع الكهرباء مثل: (الشبكات والأعمدة

29 مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب. (6 أكتوبر، 2007م). المجلس الوزاري السياسي- الأمني يعلن عن قطاع غزة (كياناً معادياً) الرابط: goo.gl/ZesoOW.

³⁰ طارق لبد، مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (13 يونيو، 2016م).

والترنسات) والتي تكررت في (34) حادثة، وذلك في السنوات العشر الماضية؛ مما تسبب في تدمير المحطة ومرافقها، ويورد التقرير أبرز هذه الاعتداءات على النحو الآتي³¹:

- قصفت قوات الاحتلال (الإسرائيلي)، عند حوالي الساعة 1:26 من فجر يوم الأربعاء الموافق 2006/6/28م، محطة التحويل الخاصة بمحطة توليد الكهرباء الواقعة شمال شرق مخيم النصيرات في المحافظة الوسطى، ما أسفر عن تدمير محولات الرفع وعددها أربعة، بجهد KV11/220، ومحولات الخفض KV22/220، وعددها اثنان، حيث توقفت محطة التوليد عن العمل بشكل كامل وأصبح قطاع غزة يعاني من عجز كبير في الطاقة الكهربائية. وبلغت قيمة الأضرار الناجمة عن ذلك حوالي ستة ملايين دولار³².
- قصفت قوات الاحتلال (الإسرائيلي)، بقذيفة مدفعية، عند حوالي الساعة 17:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2012/11/10م، مقر شركة كهرباء غزة الكائنة قرب مستشفى الوفاء، شرق مدينة غزة، فأصاب المآزر التي تحتوي على قطع غيار وكوابل وأدوات للصيانة، مما تسبب في تدميرها بشكل بالغ، وهو الأمر الذي أعاق عمليات صيانة وإصلاح خطوط ومحولات الكهرباء المدمرة في القطاع.
- قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح يوم الثلاثاء الموافق 2014/07/23، محطة تحلية المياه ومبنى الإدارة في مقر شركة التوليد الواقعة شمال شرق مخيم النصيرات في المحافظة الوسطى، مما تسبب في تدمير خطوط المياه وتضرر مخزن خاص كان معداً لحفظ قطع غيار المحطة.
- قصفت قوات الاحتلال (الإسرائيلي)، عند حوالي الساعة 10:00 صباح يوم الأربعاء الموافق 2014/07/24م، مبنى الإدارة للمرة الثانية بمقر شركة توليد الكهرباء الواقعة شمال مخيم النصيرات، ومولدين، وأوقع أضراراً في المبنى والمكاتب، كما تضرر عدد (2) مولد كهربائي وتضررت خطوط الزيت والتبريد وأسلاك الكهرباء، وخطوط البخار والهواء الخاصة بأنظمة (التوربين) رقم (10).
- قصفت قوات الاحتلال (الإسرائيلي)، عند حوالي الساعة 21:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2014/07/28م، جزءاً من الغلايات بمقر شركة توليد الكهرباء شمال شرق مخيم النصيرات في المحافظة الوسطى، وخزانات المياه، ونظام إطفاء الحريق.
- دمرت قوات الاحتلال (الإسرائيلي)، عند حوالي الساعة 7:00 صباح يوم الثلاثاء الموافق 2014/07/29م، أحد خزانات الوقود الواقعة في مقر شركة توليد الكهرباء الواقعة شمال شرق مخيم النصيرات في المحافظة الوسطى، مما تسبب في اندلاع النيران في حوض الوقود بالمحطة، وتعطلت

31 مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2016م. قاعدة البيانات التي تغذى من باحثو المركز في محافظات غزة.

32 سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. (14 نوفمبر، 2012م). محطة التوليد. الرابط: goo.gl/7h1dvA.

- المحطة عن الإنتاج حتى تاريخ 2014/11/16م، قدرت خسائر شركة غزة لتوليد الكهرباء جراء الاستهداف المتكرر لمنشآتها من قبل قوات الاحتلال، خلال العام 2014م، بـ(15) مليون دولار³³.
- قصفت الطائرات الحربية (الإسرائيلية)، بصاروخ واحد على الأقل، عند حوالي الساعة 13:45 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2014/8/26م، سيارة تابعة لشركة توزيع الكهرباء، كانت تسير قرب مفترق (أبو الجديان) في مشروع بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة، ممّا تسبب في مقتل موظفين اثنين كانا يستقلانها، وهما: محمد عبد الرحمن عبد القادر ظاهر (49 عاماً) مسؤول قسم الصيانة في الشركة، وهو من سكان مخيم جباليا، وتامر مدحت حسن حمد (24 عاماً) مسؤول قسم الأحمال في الشركة، وهو من سكان بيت حانون. كما أصيب جراء القصف (3) مواطنين من المارة، وتفيد التحقيقات الميدانية أن السيارة كانت واضحة الهوية وتحمل راية شركة الكهرباء وتضع إشارة ضوئية (سارينا).
- قصفت طائرات الاحتلال (الإسرائيلي)، بصاروخ واحد على الأقل، مساء يوم الأحد الموافق 2014/9/7م، مقر شركة توزيع الكهرباء في القرارة بخان يونس، ممّا تسبب في تدمير المبنى ومحتوياته بشكل كلي.

الانقسام السياسي وأثاره على أزمة الكهرباء في قطاع غزة:

طالت آثار الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي معظم القطاعات الخدمتية في قطاع غزة، ومنها خدمات الطاقة الكهربائية، التي أصابها تدهور غير مسبوق جراء الخلافات والانقسام بين حركتي فتح وحماس، حيث يخلي كل طرف مسؤوليته وي طرح وجهة نظره حول الأزمة بشكل مختلف، ولم تحلّ الأزمة حتى وقت إصدار هذا التقرير، وهي على النحو الآتي:

وجهة نظر مؤسسات غزة³⁴:

³³ رفيق مليحة، مدير عام محطة توليد الكهرباء، قابله: باسم أبو جري. (15 أغسطس، 2016م).

³⁴ أحمد أبو العمرين - مدير مركز المعلومات في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في محافظات غزة، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (2016، 31 يوليو).

- تؤكد سلطة الطاقة في غزة أنها غير قادرة على توفير ثمن الوقود اللازم لتشغيل المحطة بالكامل في ظل الضرائب المفروضة على الوقود، والتي تصل إلى (156%)، خاصة ضريبة (البلو) التي تبلغ وحدها (116%)، وأنها تفرض على جميع المحروقات وفق اتفاقية باريس الاقتصادية، التي بموجبها يدفع المشتري ما قيمته (116%) من قيمة الوقود، كما يضاف إليها ضرائب أخرى من بينها ضريبة القيمة المضافة لتصل إجمالي الضرائب على الوقود المستورد لمحطة التوليد إلى ما نسبته (156%).
- تصل تكلفة الوقود إلى حوالي (46) مليون شيكل شهرياً في حال فرضت الضرائب بالكامل، فيما تبلغ حوالي 12 مليون شيكل شهرياً في حال خصم نصف ضريبة (البلو)، بينما التكلفة الحقيقية لكمية الوقود بدون فرض ضريبة (البلو) حوالي 20 مليون شيكل شهرياً.
- فرض ضريبة (البلو) من قبل السلطة الفلسطينية يعني عدم القدرة على تشغيل المحطة، وعودة برنامج ست ساعات وصل واثنى عشر فصل (12/6).
- تشير سلطة الطاقة في غزة إلى أن كلفة الوقود التي تم شراؤها في الأعوام (2012م، 2013م، 2014م) بلغت (444.75) مليون شيكل، بضرريبة بلغت (169.3) مليون شيكل، وفي حال رفعت هذه الضرائب يمكن أن يسهم المبلغ المدفوع بوصفه ضريبة في زيادة كمية الوقود التي يتم شراؤها. مع التأكيد أن حوالي (90%) من إيرادات الشركة يتم توجيهها لشراء الوقود كل عام، وهذه الكميات والمبالغ لتشغيل مولدين اثنين من أصل أربعة في المحطة فقط، علماً: أن شروط دفع قيمة الوقود تشترط رام الله الدفع المسبق للكميات بخلاف القطاع الخاص الذي يشتري الوقود بالآجل.
- سلطة الطاقة تؤكد استعدادها التامّ لدفع فاتورة الكهرباء الإضافية كاملةً من مشروع خط (161 ك ف) من الشبكة (الإسرائيلية)، وتحمل مسؤولياتها المالية في إدارة قطاع الكهرباء في قطاع غزة، والتعاون الكامل مع حكومة التوافق، وأي جهة أخرى للقيام بكل الخطوات اللازمة لتطوير العمل في شركة توزيع الكهرباء بما يمكّن من تحسين تحصيل الفاتورة³⁵.
- وتؤكد أن مشكلات توزيع الكهرباء، وعدم السيطرة على الشبكات، والفاقد في الشبكة، وعدم تحصيل قدر كافٍ من فاتورة الكهرباء، تسهم بالتأكد في تردي حالة الكهرباء، ولكنها ليست أصل الأزمة المتمثلة في عجز وتناقص مصادر الطاقة عن تلبية احتياجات القطاع، بحيث أن المصادر المتاحة لا تغطي 50% من احتياجات القطاع في أفضل الأحوال³⁶.

³⁵ سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. (16 نوفمبر، 2016م). تحمل سلطة الطاقة لمسؤوليتها لمشاريع حل أزمة

الكهرباء. الرابط: goo.gl/GzK1QE.

³⁶ المرجع السابق.

وجهة نظر مؤسسات الضفة:

- أوضحت سلطة الطاقة في رام الله أنه لا يمكن إعفاء الوقود من الضرائب أسوةً بما هو معمول به بالضفة الغربية، وهو حق مشروع لصالح الموازنة العامة للسلطة. وهناك التزام كبير على السلطة تجاه قطاع الكهرباء في غزة، حيث تدفع ثمن (120) (ميجا واط) التي يزود بها القطاع من الجانب (الإسرائيلي)، وتبلغ كلفتها حوالي (50) مليون شيكل شهرياً، إضافة إلى (8) مليون شيكل شهرياً تدفع لشركة توليد الكهرباء في غزة بناءً على العقد الموقع بين السلطة والشركة. كما تتحمل السلطة في الضفة كلفة الخطوط المصرية³⁷.
- أفاد الوزير (مأمون أبو شهلا) أن كمية الطاقة الكهربائية في قطاع غزة تقدر بـ (200) (ميجا واط)، بينما يحتاج القطاع إلى (450) (ميجا واط)، وهذا هو سبب الأزمة، وحكومة الوفاق برام الله تستورد الكهرباء من جمهورية مصر العربية وإسرائيل وتقدر الكمية بـ (150) (ميجا واط)، وهي تكلف خزينة الحكومة في رام الله حوالي (70-80) مليون شيكل تدفع ثمنها شهرياً. والمطلوب هو زيادة نسبة التحصيل من المنتفعين في قطاع غزة وجمع المبالغ المالية كي يتسنى شراء الوقود اللازم لمحطة التوليد وزيادة كمية التوليد وتقليل فترات قطع التيار الكهربائي عن السكان، علماً أن نسبة التحصيل في غزة تتراوح ما بين (20-22) مليون شيكل شهرياً وهي نسبة لا تتجاوز الـ (30%) من المبلغ المطلوب تحصيله حيث يفترض زيادتها بقيمة أكبر. وبخصوص الضرائب المفروضة تم إعفاء الوقود المستورد بما نسبته (65%)، والأزمة ستسمر حتى لو قمنا بإعفاء كامل للضرائب لأن المشكلة في التحصيل الذي يتوجب زيادته، وفيما يتعلق بالخصومات على الموظفين التابعين لحكومة رام الله أوضح أن الحكومة تدفع أيضاً مبالغ لشركة التوليد بغزة تقدر بـ (5-6) مليون شيكل شهرياً. ويكمن حل الأزمة من وجهة نظر حكومة الوفاق بتحصيل المبالغ المالية بقيمة (70-80) مليون شيكل شهرياً لمضاعفة توليد الكهرباء بغزة. واستبعد أبو شهلا أن تزود إسرائيل قطاع غزة بالكهرباء عبر خط (161) كونها تحتاج إلى ضمانات لدفع ثمن كميات التيار الكهربائي³⁸.
- مؤسسة الرئاسة تبذل الجهد من أجل حل المشكلة، حيث طلب الرئيس (محمود عباس) تمويل مشروع الربط ما بين غزة ومصر في العام 2007م من البنك الإسلامي للتنمية والصناديق العربية، وتمت الاستجابة لطلبه برصد مبلغ 32,5 مليون دولار للمشروع، إلا أن المشروع لم يتم تنفيذه؛ لأن الردّ المصري كان دائماً يقول: إن الظروف السياسية والأمنية لا تسمح، ونأمل أن تسمح في المستقبل لطرح

³⁷ عمر كتانة، رئيس سلطة الطاقة. 2012م. وكالة الأنباء الفلسطينية "فنا"، الرابط: goo.gl/GGsakQ.

³⁸ مأمون أبو شهلا، وزير العمل في حكومة الوفاق الوطني. قابله: باسم أبو جري، (عبر الهاتف)، (30، ديسمبر، 2016).

العطاء. كما أن سلطة الطاقة من المؤسسات الرسمية القليلة التي لم يتوقف عملها في غزة رغم الانقسام، وأنها تبذل جهداً جباراً لإدخال المواد والمعدات إلى قطاع غزة؛ لتحسين البنية التحتية لشبكات الكهرباء، وإجراء الإصلاحات اللازمة على ما تعطل منها خلال العدوان على غزة رغم الظروف³⁹.

ووفقاً للإجراءات المتبعة لتزويد قطاع غزة بالوقود، تشتري الهيئة العامة للبتترول نيابة عن الشركات الفلسطينية من (إسرائيل) الوقود الصناعي اللازم لتشغيل محطة التوليد في غزة. وتقرض (إسرائيل) ضرائب كثيرة على الوقود سواء الكميات التي تباعها لسكانها أم تلك التي تباعها لأراضي السلطة الفلسطينية، مثل الضريبة على القيمة المضافة التي تبلغ 17% وضريبة أخرى يُطلق عليها تسمية (بلو) وتشمل مجمل الضرائب والرسوم التي تجبها نيابة عن مؤسسات حكومية مختلفة مثل المواصلات والأمن والبيئة والاستيطان. وتبلغ نسبة ضرائب (بلو) 110% من السعر الأساسي للوقود بعد التكرير⁴⁰.

إن خدمة الكهرباء هي خدمة مدفوعة الثمن، وتقوم الحكومة الفلسطينية باقتطاع قيمة فواتير الكهرباء من رواتب موظفيها بشكل مسبق. كما تلزم شركة التوزيع غالبية المواطنين بتسديد الفواتير، وهو ما يثير تساؤلات جدية حول السبب الذي يحول دون القدرة على تسديد فاتورة الوقود والكهرباء التي يستوردها قطاع غزة، واستمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي في السنوات الأخيرة وتكرارها على هذا النحو.

وبناء عليه يسهم الانقسام بشكل كبير في استمرار أزمة الكهرباء وعدم الوصول إلى حلول جذرية، إلى جانب تشرذم الوحدة الفلسطينية التي من شأنها إلزام قوات الاحتلال بمسؤولياتها تجاه قطاع غزة. بينما تفرغت المؤسسات الرسمية في الضفة وغزة والعكس للرد على بعضها البعض، في الوقت التي تركت فيه شركات احتكارية كالشركة الفلسطينية للكهرباء وشركة توزيع الكهرباء تحقق الأرباح بعيداً عن مدى كفاءة الخدمة المقدمة للمواطنين، ودون رقابة ومحاسبة.

³⁹ عمر كنانة، رئيس سلطة الطاقة. 2012م. وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، الرابط: goo.gl/GGsakQ.

40 عمر شعبان، مرجع سابق.

أزمة الكهرباء وآثارها على واقع حقوق الإنسان في قطاع غزة

يؤثر انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، والذي يستمر لساعات بشكل يومي في قطاع غزة، على تمتع السكان بحقوقهم الأساسية، لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتدنية جراء الحصار (الإسرائيلي) الخانق المفروض على القطاع؛ حيث يطال مختلف أوجه الحياة فيه، وينتهك حقوقهم، ولا يوفر لهم المستوى المعيشي اللائق. ويبرز التقرير عينة من الحقوق التي تأثرت جراء أزمة الكهرباء في القطاع على النحو الآتي:

الحق في الحياة:

باستمرار أزمة الكهرباء وتزايدها ينتهك حق الإنسان في الحياة بشكل كبير في قطاع غزة، حيث أن التيار الكهربائي أضحى من مقومات الحياة الرئيسية، فهو من يشغل الأجهزة الطبية والمخبرية والمعملية التي من شأنها تحسين وإنقاذ حياة الكثير من الناس، فهو من يشغل الأجهزة التي تساعد في العمل، والأعمال المنزلية فيحفظ الطعام، وينير المنازل، ويشغل وسائل التبريد والتدفئة، والطرقات، وفي غياب الكهرباء اضطرت الأسر الفلسطينية التي تقطن القطاع للبحث عن بدائل مؤقتة تخفف من وطأة معاناتها، فاستخدموا الشموع للإنارة، والمولدات الكهربائية لتوفير الطاقة، وأشعلوا الحطب للتدفئة وطهي الطعام، واستخدموا الوقود في أعمال المنزل، وعادوا للبدائية في حياتهم المدنية الحديثة، ورغم أن ذلك وفر حلاً إلا أنه سبب مشكلات، فقد أسفر استخدام هذه البدائل عن وقوع أحداث مأساوية ذهب ضحيتها الكثير من المواطنين، معظمهم من الأطفال والنساء، كاشتعال الحرائق جراء الشموع، أو انفجار مولدات الكهرباء أو (بوابير الكاز) أو وسائل التدفئة التي تعمل على الوقود أو الغاز، أو اشتعال النار في الوقود نفسه داخل المنازل، أو حوادث العمل الناجمة عن انقطاع التيار الكهربائي، وغيرها من الحوادث المؤلمة.

ووفقاً للمعلومات المستندة إلى أعمال الرصد والتوثيق في مركز الميزان لحقوق الإنسان، فقد شهدت المدة الممتدة منذ مطلع العام 2010م وحتى منتصف شهر ديسمبر من العام 2016م، وفاة (30) مواطناً من بينهم (24) طفلاً، وسيدة واحدة. وإصابة (30) آخرين، من بينهم (16) طفلاً، و(6) سيدات⁴¹.

وهؤلاء الضحايا فقدوا حياتهم جراء أزمة الكهرباء بشكل مباشر، وجراء الحصار المفروض على قطاع غزة، وسياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها قوات الاحتلال بحق الفلسطينيين. ومع كل حادثة تسفر عن ضحايا جدد يتبادل طرفا الانقسام الاتهامات بمسؤولية الآخر عن الأزمة، وما أن تنتهي الحادثة حتى يختفي

41 مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2016م. قاعدة البيانات التي يغذيها باحثو المركز في محافظات غزة.

الاهتمام من جانب المسؤولين في انتظار حوادث جديدة، دون وضع خطة استراتيجية، وإيجاد حلول فعلية وحقيقية تحلّ الأزمة أو تخفف من حدّتها، وفي كل الأحوال يقع سكان القطاع ضحايا للأزمة التي أوجدها الاحتلال (الإسرائيلي) وساهم الانقسام في تعميقها، ويفقدون الضحايا خلالها حقهم بالحياة.

الحق في المياه:

تتزايد أزمة الحصول على مياه الشرب بسبب أزمة الكهرباء في قطاع غزة، بالرغم من شح مصادر المياه ومحدودية الكميات والتلوث، ويتداخل الحق في المياه مع الحق في الحياة، والحق في الصحة، ومختلف الحقوق الأخرى للإنسان، ويتحدث التقرير عن مياه الشرب ومياه الصرف الصحي، وتلقي مشكلة انقطاع التيار الكهربائي بظلالها عليهما بشكل كبير يمّس بمقومات الحياة الأساسية.

حقائق وأرقام⁴²:

- يصل عدد آبار المياه في قطاع غزة إلى حوالي (200) بئر، تديرها البلديات والمجالس البلدية.
- تعتمد نسبة (90%) من آبار المياه على التيار الكهربائي لضخ المياه للسكان.
- أزمة الكهرباء ونقص الوقود اللازم لتشغيل المولدات تحول بين المياه ووصولها لمنازل السكان و شققتهم.
- خفضت أزمة الكهرباء حصة الفرد اليومية من المياه من (80) لتراً إلى (40) لتراً، بينما توصي منظمة الصحة العالمية ألا تقل عن (150) لتراً.
- أزمة الكهرباء تلحق الضرر في أداء محطات المعالجة المركزية لمياه الصرف الصحي بشكل بالغ. كما تؤثر على الوضع البيئي في القطاع؛ حيث لا تتم عمليات معالجة المياه العادمة بشكل سليم.
- أزمة الكهرباء تدفع البلديات إلى نقل مياه الصرف الصحي إلى البحر دون معالجة دقيقة، ممّا يسبب التلوث ويضرّ بالبيئة.

ويجري تزويد أكثر من 70% من الأسر في قطاع غزة بالمياه عبر شبكات المياه التابعة للبلديات، لمدة تتراوح بين (6-8) ساعات فقط، كل يومين إلى أربعة أيام، وذلك نظراً لعدم كفاية إمداد الآبار بالطاقة.

⁴² مركز الميزان لحقوق الإنسان. انقطاع التيار الكهربائي يفاقم أزمة حقوق الإنسان في قطاع غزة. مرجع سابق.

ويجري تصريف ما يصل إلى (90) مليون لتراً من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً في البحر الأبيض المتوسط يومياً، بسبب نقص الكهرباء والوقود⁴³.

وأدت الامدادات غير الكافية للكهرباء، والوقود اللازم لتشغيل مضخات المياه والآبار إلى مزيد من النقص في وفرة المياه الجارية في معظم منازل وشقق قطاع غزة؛ مما أدى إلى زيادة اعتماد السكان على مصادر المياه الخاصة التي لا تخضع للرقابة وذات المعايير الصحية المتدنية. واختصرت محطات معالجة مياه الصرف الصحي دورات المعالجة؛ مما أدى إلى زيادة مستويات التلوث في مياه الصرف الصحي المعالجة جزئياً، والتي يجري تصريفها في البحر، ويتهدد خطر طفح مياه الصرف الصحي في الشوارع مناطق مختلفة من القطاع جراء أزمة الكهرباء⁴⁴.

ويؤثر عدم انتظام التيار الكهربائي على ثلاث عمليات رئيسة خاصة بمياه الشرب، هي: عملية استخراج المياه من الخزان الجوفي، وعملية نقلها للخزانات الرئيسية، وعملية ضخ المياه من الخزانات المنتشرة في المحافظات للتوزيع على المناطق السكنية. ويأتي تأثير انقطاع التيار الكهربائي في عدم إيجاد التوازن بين ضخ المياه وتوصيلها للمنازل السكنية؛ حيث يكون التيار مقطوعاً فيها فلا يتمكن السكان من رفع المياه للخزانات الخاصة والتي تكون عادةً أعلى الأسطح. وتوصيل المياه للمنازل قد تضطر البلديات إلى تشغيل المولدات الكهربائية التي تستهلك كميات كبيرة من الوقود يومياً، وقد لا يخدم ذلك جميع السكان لعدم وصول التيار لهم. وفي السياق نفسه تعمل البلديات على أن تبقى محطات الصرف الصحي قيد التشغيل؛ لضمان عدم تسرب المياه، مما يزيد من قيمة الأعباء المالية عليها. كما تشكل مسألة عدم تمكن السكان من رفع المياه للخزانات المخصصة والموجودة أعلى أسطح المنازل والبنائات العالية، مشكلة كبيرة في معظم مناطق قطاع غزة، خاصة في أوقات تضاعف الاستهلاك اليومي لمياه الشرب في فصل الصيف. ورغم محاولات البلديات توفير خزانات مياه بلاستيكية أرضية توزع على الفقراء والمحتاجين من السكان، إلا أنها لم تحل المشكلة⁴⁵.

الحق في الغذاء:

43 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا). مرجع سابق.

44 المرجع السابق.

45 محمد أبو شكيان، رئيس بلدية النصيرات، قابله: باسم أبو جري. (19 يوليو، 2016م).

تؤثر أزمة الكهرباء على الحق في الغذاء للسكان وبشكلٍ خطير، فانقطاع التيار لساعات طويلة بشكل يومي يؤثر على نوعية الإنتاج الغذائي للإنسان و صلاحيته، حيث يؤثر على العمل المنزلي وإعداد الغذاء اللازم، وعلى عمل المخازن، وعمل المصانع الغذائية، والمنتجات النباتية، ومنتجات الحيوانات والدواجن والأسماك، التي لها ظروف واشتراطات مهمة تعتمد على الكهرباء، سواء خلال مراحل الإنتاج أو الحفظ أو التسويق أو حتى التداول وأدى الانقطاع المتكرر إلى الآتي:

- تلف الخضروات والفواكه والمنتجات الغذائية المصنّعة، واللحوم والألبان والحليب؛ نتيجة سوء التخزين وتوقف التبريد⁴⁶.
- تأثر الأشجار والنباتات جراء الرّي على أزمنة متباعدة؛ لعدم وصول المياه بانتظام، ممّا يتسبب في ضمور حجم الثمار وتساقطها⁴⁷.
- تلف الخضروات؛ نتيجة حاجتها للري المنتظم في ساعات النهار، وانقطاع الكهرباء نهراً يوقف آبار المياه الزراعية، ووصولها ليلاً لا يفيد المزارعين⁴⁸.
- تأثر إنتاج مزارع الدجاج البياض، جراء انقطاع الكهرباء وعدم انتظام الإضاءة، وعدم انتظام التدفئة فيها في فصل الشتاء، حيث تحتاج إلى إضاءة صناعية ليلية تقدر بستة ساعات متواصلة⁴⁹. أما مزارع دجاج (اللحوم) فتحتاج الإضاءة للتغذية وعدم تكديسها فوق بعضها البعض؛ ممّا يؤدي إلى نفوقها، كما تحتاج للتدفئة في فصل الشتاء خاصة في الأيام الثلاثين الأولى من دورة حياة الدجاجة، حتى تصل للوزن التسويقي المثالي⁵⁰.
- تعطل تسويق دجاج (اللحوم) نتيجة لتوقف ماكينات نطق الدجاج في المذابح ومحلات البيع⁵¹.
- تعطل تشغيل ماكينات حلابة الأبقار في مزارع الأبقار، وصعوبة حفظ الحليب خلال البيع اليومي، وصعوبة توفير الإضاءة والتدفئة فيها نتيجة أزمة الكهرباء.
- تعطل وصول مياه الشرب لمزارع الأبقار والأغنام والدواجن.
- فساد الأدوية والتحصينات اللازمة للحيوانات والدواجن والمصانع والشركات؛ نتيجة توقف التبريد.

⁴⁶ مركز الميزان لحقوق الإنسان. انقطاع التيار الكهربائي يفاقم أزمة حقوق الإنسان في قطاع غزة. مرجع سابق.

⁴⁷ إبراهيم الأدهم، مزارع، قابله: حسين حمّاد. (17 ديسمبر، 2016م).

⁴⁸ المرجع السابق.

⁴⁹ المرجع نفسه.

⁵⁰ إياد فرج الله، مربي دواجن، قابله: حسين حمّاد. (18 ديسمبر، 2016م).

⁵¹ المرجع السابق.

- تضرر مزارع الأسمك نتيجةً لنقص التهوية والأوكسجين اللازم لها.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج النباتي، والحيواني؛ نتيجةً لاستخدام المولدات الكهربائية وشراء الوقود.

وتتواصل المشكلات المتعلقة بالغذاء منذ بداية أزمة الكهرباء، وإن كانت البدايات أصعب وأقسى، حيث تضرر مراحل التربية والإنتاج والاستهلاك، ويواجه أصحاب المحلات والشركات المتخصصة في بيع المُجمّدت، وريات المنازل، مشكلة كبيرة في حفظ الأغذية المجمّدة، وتلفها أو تدني جودتها، ممّا يؤثر على الصحة العامة؛ حيث يتسبب ذلك في حالات التسمم الغذائي نتيجة عدم حفظ الأغذية بطرق سليمة. وتتعرض كميات كبيرة من الأطعمة في البيوت والمحال التجارية للتلف؛ نتيجة توقف التبريد وسوء التخزين، خاصة الخضروات واللحوم المجمدة، ممّا دفع المواطنين إلى عدم الاعتماد على المجمّدت؛ خوفاً من تلفها.

الحق في الصحة:

أثرت أزمة الكهرباء في قطاع غزة بشكل بالغ في الخدمات الصحية، وواقع الحق في الصحة البدنية والعقلية، والحق في العلاج الملائم؛ حيث يحتاج (مرضى القطاع) للتيار الكهربائي لضمان استمرار علاجهم وتعافيتهم، وتحتاج وزارة الصحة له؛ بهدف تشغيل الأجهزة والمعدات الطبية التي تعمل على الطاقة الكهربائية، حتى تستمر في تقديم خدماتها للمواطنين بمستوى لائق. فالانقطاع المتكرر طوال العقد الماضي شكّل تهديداً حقيقياً على حياة المرضى، وتضطر خلية أزمة الطوارئ في وزارة الصحة إلى تقليل استخدام مولدات الكهرباء بالمستشفيات لإطالة أمد العمل فيها، كما جرى في مستشفى (محمد الدرة للأطفال) حيث أطلقت الوزارة صرخات استغاثة على هذا الصعيد.

حقائق وأرقام:

- يوجد في قطاع غزة عدد (13) مستشفى حكومياً، وعدد (54) مركزاً للرعاية الأولية، إضافة إلى المجمع الإداري الرئيس لوزارة الصحة، والمرافق الإدارية الأخرى التي تضم (19) إدارة ووحدة، لها علاقة مباشرة بخدمات المواطنين، جميعها تتأثر بتفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة⁵² والتي نستعرضها على النحو الآتي⁵³:
- عدد (115) جهاز لغسيل الكلى، ينتفع منه حوالي 620 مريضاً بالفشل الكلوي، يحتاجون للغسيل بمعدل من مرتين إلى ثلاث مرات أسبوعياً.

⁵² أشرف القدرة، الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الفلسطينية، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (11 أغسطس، 2016م).
⁵³ مركز الميزان لحقوق الإنسان. 2013م. ورقة عمل بعنوان انقطاع التيار الكهربائي يفاقم أزمة حقوق الإنسان في قطاع غزة. الرابط: goo.gl/Uyqkn.

- عدد (45) غرفة عمليات جراحية، وعدد (11) غرفة عمليات ولادة قيصرية.
- عدد (113) حضانة للأطفال الخدج غير مكتملي النمو.
- أقسام عناية القلب والقلب المفتوح وقسرة القلب، حيث يحتاج المرضى للعناية الفائقة فيها.
- أقسام علاج الأورام، خاصة السرطانية، والمرضى الذين يرتادونها بشكل متكرر ومستمر.
- أقسام العناية بالأمراض الصدرية، ومرضى الأزمات التنفسية المزمنة كالربو، والأجهزة الخاصة بهم كالتبخير واستخلاص الأوكسجين لمساعدتهم في التنفس.
- أقسام العناية بأطفال المرضى بالشلل الدماغي، الذين يحتاجون الكهرباء لشطف الإفرازات وإزالتها باستمرار.
- أقسام العناية المكثفة في المستشفيات حيث يرتادها نحو 100 مريض يحتاجون الى رعاية سريرية فائقة.
- أقسام الحوادث و الطوارئ التي تستقبل 1.2 مليون زائر سنوياً على مدار الساعة.
- تحرم مرضى قطاع غزة من تلقي 250 عملية جراحية يومياً في الجراحات التخصصية المختلفة.
- بنوك الدم المركزية، والمختبرات الطبية والكيمائية، ومختبرات الصحة العامة، وثلاجات تطعيمات الأطفال، وثلاجات الأدوية الحساسة، وأقسام الأشعة التشخيصية المتنوعة.
- الأجهزة الطبية المتطورة ذات اللوحات الاليكترونية الحساسة كأجهزة الموجات الصوتية، والأشعة السينية، وأجهزة المعامل، وأجهزة مراقبة مرضى القلب، وأجهزة التعقيم.
- المغاسل ، ممّا يؤدي إلى تراكم الغسيل، وانتشار الأمراض والأوبئة المعدية.
- محطات الأوكسجين.
- ثلاجات حفظ الأغذية المخصصة للمرضى.
- مخزون الأدوية الاستراتيجي الواجب حفظها و كذلك الأدوية الحساسة .
- مراكز الرعاية الأولية والصيديات العامة والخاصة.
- تأثر الحالة النفسية للسكان بشكل عام، والمرضى بشكل خاص، نتيجة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، خاصة في أوقات الليل والبرد القارس أو الحر الشديد، وتدهور حالة المرضى النفسيين نظراً لهذه الظروف.

وتضررت الخدمات الطبية الفلسطينية نتيجة انقطاع التيار الكهربائي، بما في ذلك الخدمات ذات القدرة على إنقاذ الحياة، وأدت التقلبات المستمرة في إمداد الكهرباء إلى خلل في تشغيل الأجهزة الطبية. واضطرت المستشفيات في ترتيبها أولوياتها لإجراء العمليات الجراحية الطارئة مما يراكم قوائم الانتظار جراء تأجيل الجراحات المجدولة ، والتي يمكن أن يكون لها مجموعة من التداعيات الخطيرة على المرضى المتضررين،

حتى لو لم تكن مهددة للحياة، كما تصل مدة الانتظار لبعض أنواع العمليات الجراحية الاختيارية في أكبر مستشفى في غزة (مستشفى الشفاء) لأوقات ممتدة قد تصل إلى 18 شهراً⁵⁴.

وحول معاناة المرضى والقطاع الصحي نتيجة انقطاع التيار الكهربائي؛ فإن غرف العمليات الجراحية تنفذ في الوزارة حوالي (250) عملية جراحية في مستشفيات القطاع يومياً، تحتاج للتيار الكهربائي على مدار الساعة، وفي حال عدم انتظامها تزيد من معاناة المواطنين. ولدى وزارة الصحة ما يزيد عن (100) مريض في أقسام العناية المركزة ما بين مسنين وأطفال، يحتاجون للكهرباء وتقديم الخدمة الصحية لهم بالاعتماد على الأجهزة الطبية. فيما تلتزم وزارة الصحة بتطعيم الأطفال، حيث تحتل فلسطين مرتبة متقدمة عالمياً على هذا الصعيد، وهذه التطعيمات محفوظة في ثلاجات مراكز الرعاية الأولية، وانقطاع التيار الكهربائي يؤثر على سلامة التطعيمات؛ وبالتالي سيؤثر على المؤشرات الصحية العامة. كما أن هناك ما يزيد عن (80-100) حالة ولادة قيصرية تنفذها وزارة الصحة، وتحتاج لغرف العمليات التي تحتاج للكهرباء المنتظمة، ويوجد (5) بنوك للدم، ونظراً لأوضاع قطاع غزة المتقلبة أمنياً بفعل اعتداءات قوات الاحتلال المتكررة، حيث عمدت الوزارة إلى العمل على برنامج كامل في تزويد المستشفيات بالكميات المطلوبة من الدم، ويتم الاحتفاظ بكميات الدم في ثلاجات تعمل على الكهرباء وانقطاع التيار الكهربائي يؤدي إلى تلف الصفائح الدموية، والبلازما⁵⁵.

وتقوم وزارة الصحة بتشغيل وإدارة الأنشطة والعمليات في المراكز الصحية من خلال المولدات التي توفر التيار الكهربائي البديل، وتحتاج الوزارة إلى حوالي (420.000) لتر من السولار شهرياً، في حال انقطاع التيار الكهربائي لمدة (8) ساعات يومياً، أما في حال ارتفعت مدة انقطاع التيار إلى (12) ساعة فتحتاج لكميات إضافية من السولار. بالإضافة إلى أنّ جزءاً من التيار الكهربائي الواصل للمحافظات الجنوبية ورفح تحديداً لا يقوى أحياناً على تشغيل الأجهزة الطبية، مما يستدعي تشغيل المولدات⁵⁶.

وتتضح حجم التحديات والمعاناة التي تواجه القطاع الصحي على مدار الساعة من أجل توفير الخدمات الصحية الملائمة للمرضى وللمواطنين، حيث تقوم وزارة الصحة بتعويض نقص الكهرباء بواسطة المولدات الكهربائية التي يتم استخدامها للظروف الطارئة، لكن أزمة الكهرباء دفع لاستخدامها بشكل أساسي ويومي مما أدى لاستنزاف كميات كبيرة من السولار يومياً، كما أن استخدامها لساعات طويلة يحدث

54 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مرجع سابق.

55 أشرف القدرة، الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الفلسطينية، مرجع سابق.

56 المرجع السابق.

ضجيجاً يتأثر منه المرضى والمراجعون والموظفون، وعودمها تنفث دخاناً يضر البيئة، وتواصل تشغيلها يجعلها عرضةً للعطل المتكرر، فهي بحاجة للصيانة واستبدال قطع الغيار والزيوت والفلاتر غير المتوفرة بالشكل المطلوب والعادي في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة، كما يؤثر منع دخول بعض المعدات للقطاع على الخدمات الصحية بشكل عام. بالإضافة إلى الأعباء المالية التي تتكبدها الوزارة في هذه الظروف الصعبة⁵⁷.

ومن أكثر الأقسام تضرراً جراء هذا الوضع هو قسم العمليات، وقسم عناية القلب، والحضانة، والكلية الصناعية؛ حيث يوجد فيها أجهزة تتبع، وتنفس صناعي، وهي تعمل على مدار اللحظة وتحتاج لتيار كهربائي موصول؛ لإنقاذ حياة المرضى وفي كثير من الحالات يضطر الأطباء للتعامل مع المرضى بشكل يدوي، خاصة بعد نفاذ الطاقة من جهاز الإمداد بالطاقة (U.P.S)، مما يسبب خللاً في برمجة الأجهزة الطبية، ناهيك عن الأضرار البيئية الأخرى للمولد الذي يعمل على السولار، ونظراً لضيق مساحة مستشفى الأقصى؛ تم وضع المولد خلف قسم العناية المركزة ويحدث ضوضاء وينبعث منه دخان؛ وهذا يؤدي لانتكاسة عند المرضى وذويهم⁵⁸.

تعالج العيادات الخارجية في مستشفى الشفاء حوالي (1100) مريضاً يومياً، في أقسام: الباطنة، والجراحة، والولادة. ويتضررون بشدة من أزمة الكهرباء، خاصة مرضى الفشل الكلوي الذين يتلقون علاجهم خلال أزمته معينة، وفي حالة انقطاع التيار الكهربائي أثناء عملية الغسيل يواجه المرضى خطر تجلط الدم وفقدان حياتهم⁵⁹.

ويدخل قسم العمليات الجراحية حوالي (130) مريضاً يومياً، يتعرضون لمعاناة حقيقية إذا ما انقطع التيار الكهربائي أثناء العملية وانطفأت كشافات الإنارة، وتعطلت أجهزة الإمداد بالطاقة (U.P.S)، مما يعرض حياتهم للخطر. كما تواجه العديد من الأقسام صعوبات خلال عملها اليومي في المستشفى ومرفقاته جراء أزمة الكهرباء، حيث يضطر الأطباء إلى التعامل مع المرضى بالأساليب البدائية؛ لاستكمال علاجهم كعمليات التنفس الصناعي للمرضى. ويضاف إلى ذلك توقف المكيفات في غرف المرضى وغرف العناية⁶⁰.

⁵⁷ أشرف القدرة، الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الفلسطينية، مرجع سابق.

⁵⁸ كمال خطاب-مدير مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (07، يوليو، 2016)

⁵⁹ نعيم البنا- رئيس قسم العلاقات العامة في مستشفى الشفاء، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (2016، 15 أغسطس).

⁶⁰ نعيم البنا. مرجع سابق.

الحقوق الثقافية:

تؤثر أزمة الكهرباء على الحقوق الثقافية بشكل عام، والحق في التعليم بشكل خاص، كما وتشكل تحدياً حقيقياً أمام سير الخدمات التعليمية، مما يؤدي إلى عدم تحصيل الطلبة بالشكل المطلوب، وعدم تقديم المؤسسات التعليمية لخدماتها بالشكل المناسب، ويحد من قدرة الطلبة على مراجعة دروسهم في منازلهم، وتأدية واجباتهم المدرسية؛ نظراً لطول مدة انقطاع التيار الكهربائي. كما يؤثر على الراغبين بالقراءة، وساعات قراءتهم، ومطالعتهم للكتب أو للشبكة العنكبوتية، ومختلف أوجه الحياة التعليمية، والثقافية في القطاع. وعلى المكتبات العامة والخاصة، والمطابع، ومراكز الدراسات.

حقائق وبيانات:

- يبلغ عدد رياض الأطفال في محافظات غزة للعام الدراسي 2016/2015 (512) روضة، فيما بلغ عدد الأبنية المدرسية (475) مبنى مدرسي، فيما بلغ عدد المدارس (704) موزعة على النحو الآتي: (395) مدرسة تشرف عليها وزارة التربية والتعليم العالي، و(257) مدرسة تشرف عليها وكالة الغوث، و(52) مدرسة يشرف عليها القطاع الخاص⁶¹.
- بلغ عدد الطلبة في محافظات غزة (234892) طالباً وطالبة في المدارس الحكومية، و (249672) طالباً وطالبة في مدارس وكالة الغوث، و(18139) طالباً وطالبة في المدارس الخاصة⁶².
- أزمة الكهرباء تعيق تقديم المدارس ومؤسسات التعليم العالي الخدمات التعليمية بالشكل الملائم نتيجة لعدم استخدامها التقنيات الحديثة، والتعليم المحوسب، ووسائل التعليم الإبداعية.
- يقدر عدد المولدات الكهربائية في الأبنية المدرسية الحكومية ب(100) مولد، وهي تحتاج باستمرار للوقود ويتعطل عدد منها باستمرار، فيما لا يتجاوز عدد المدارس التي تعمل على الطاقة الشمسية (25) مدرسة⁶³.
- تؤثر أزمة الكهرباء على المستوى الثقافي للتلاميذ والطلبة والمواطنين، نتيجة لانخفاض ساعات القراءة ومطالعة الشبكة العنكبوتية، وقلة العوامل المشجعة على ذلك.
- تؤثر أزمة الكهرباء على وسائل التعليم الحديث، والبحث والتطوير عبر الشبكة العنكبوتية، والمحاضرات والتعليمات التربوية والإدارية والتعليم المفتوح، والمكتبات العامة والخاصة، ومراكز الدراسات والأبحاث، وعلى عمل المطابع.

⁶¹ وزارة التربية والتعليم العالي، (2016)، الكتاب الإحصائي السنوي في محافظات غزة للعام الدراسي 2016/2015.

⁶² المرجع السابق.

⁶³ معتصم الميناوي، مدير العلاقات الدولية والعامة بوزارة التربية والتعليم، قابله: باسم أبو جري، (2016، 07، اغسطس)

- يعاني الطلبة في بعض المدارس من عدم وضوح المشاهدة خاصة تلك التي لا تدخلها الشمس بسبب المباني السكنية المحيطة بالمدرسة، أو بسبب غياب الشمس مبكراً أثناء وجود التلاميذ في مدارسهم وتحديداً في فصل الشتاء كونهم بحاجة للتيار الكهربائي لإنارة الفصول، وفي فصل الصيف أيضاً تشتد الحرارة مما يعيق قدرتهم على الدراسة بأريحية.
- والمدرسون يتأثرون من أزمة الكهرباء كونه يحد من قدرتهم على تحضير الدروس والوسائل التعليمية، ويتضرر المواطنون جراء تأخير معاملاتهم كاستلام الوثائق في الوقت المناسب، مثل تصديق الشهادات ومعادلتها؛ لعدم وجود التيار الكهربائي الذي يشغل الآلات والأجهزة⁶⁴.

يعاني الطلبة في المستويات العمرية والمراحل التعليمية كافة من صعوبة عملية المذاكرة، والدراسة البيتية، وتأدية الواجبات؛ نظراً لانقطاع التيار الكهربائي في المنازل. كما يعانون أثناء تواجدهم على مقاعد الدراسة، حيث توجد مدارس لا تدخلها الشمس بسبب المباني السكنية العالية المحيطة بها، فتحتاج لتشغيل الإنارة، وفي ظل الانقطاع المتكرر للتيار، وعدم وجود مولدات كهربائية؛ فيخيم على الفصل الظلام وعدم الرؤية الواضحة، وتحديداً في فصل الشتاء؛ حيث تغيب الشمس مبكراً أو تتوارى، وفي فصل الصيف تشتد الحرارة، مما يعيق قدرتهم على الدراسة بأريحية. إلى جانب عدم تمكنهم استخدام وسائل التعليم الحديثة والوسائل الايضاحية، والتقنيات الحديثة، ومختبرات الحاسوب، والمختبرات العلمية. ويتأثر طلبة الثانوية العامة بشكل أكبر، وهم في أمس الحاجة للدراسة بشكل مكثف، مما ينعكس على مستقبلهم لاحقاً. كما يتضرر المدرسون جراء عدم قدرتهم على تحضير الدروس، وعدم التزامهم بالخطط الدراسية. كما يتضرر الخريجون جراء تأخير معاملاتهم في استلام الوثائق مثل تصديق الشهادات معادلتها⁶⁵.

مع العلم أن هناك حاجة لزيادة عدد المدارس؛ استجابةً لزيادة الأعداد من الأطفال حيث أنه من المتوقع زيادة عددهم في سن المدرسة ليصل (673,000) طفلاً، بحلول عام 2020م، بمعدل (14,000) طفل كل عام. مع وجود عجز في الوقت الحالي في عدد المدارس⁶⁶.

⁶⁴ المرجع السابق.

⁶⁵ توفيق السيد سليم - رئيس شعبة الإعلام في مديرية التربية والتعليم في محافظة شمال غزة، قابله في مكتبه: حسين حمّاد. (20 ديسمبر، 2016م).

⁶⁶ فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مرجع سابق.

ويعاني الأطفال في رياض الأطفال من أزمة الكهرباء، وعدم توقّر الإضاءة اللازمة، ومن البرد القارس في الشتاء والحرّ الشديد في الصيف، ومن عدم استخدام الحواسيب، والتقنيات التعليمية الحديثة، وأجهزة التسلية، والألعاب والآلات الموسيقية، التي تعتمد على التيار الكهربائي. إضافة إلى تأثيرها على مياه الشرب وتغذية الأطفال، وحفظ المواد الغذائية المخصصة للأطفال⁶⁷.

وعلى المدى البعيد، تتطلب نوعية، وبيئة التعليم تلبية النقص في الغرف الصفية، وجعل المناهج (بما فيها الكتب الدراسية) تستجيب لاحتياجات الأطفال في غزة، بتزويدهم بتعليم يستند على المهارات الحياتية. ويتطلب هذا استثمار أكبر في مجال تدريب المعلمين والإشراف التربوي. كما ينبغي توسيع وتطوير جودة التعليم الجامعي.

وفي سياق مختلف تؤثر أزمة الكهرباء على أنشطة المكتبات العامة التابعة للبلديات أو للمؤسسات الحكومية والأهلية أو لوكالة الغوث الدولية في قطاع غزة، حيث تحتاج الإنارة والتكييف، ويحتاج مرتادوها إلى أجهزة الطباعة والتصوير. كذلك على أنشطة مراكز الأبحاث والدراسات العامة والخاصة. وعلى عمل المطابع الحديثة الضخمة والصغيرة منها على حد سواء.

واقع قطاع الصناعة:

تؤثر أزمة الكهرباء على حقوق الإنسان عامةً، وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، حيث يتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة بسبب انقطاع التيار الكهربائي ونقص الوقود اللازم لتشغيل مولدات الطاقة الكهربائية وارتفاع أسعاره. وتعاني مختلف شرائح المجتمع من تلك الأزمة التي أسهمت في ارتفاع نسب البطالة والبطالة المقنعة، وزيادة نسب الفقر، وحرمان المواطنين من خدمات التأمين الصحي بالشكل المطلوب، وقد سببت أزمة الكهرباء آثاراً سلبية على القطاعات الاقتصادية كافة، وعلى الإنتاج والميزة التنافسية للمنتجات وساعات العمل.

إن قوة القطاعات الاقتصادية تسهم وبشكل كبير في تحسين وحماية حقوق الانسان لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فدوران عجلة الإنتاج في المنشآت الاقتصادية تكفل بتحقيق الدخل للملاك والعمال، وبالتالي خفض البطالة وتوفير المنتجات الكفيلة بتحقيق الرفاهية وزيادة القوة الشرائية والاستهلاك ودوران

⁶⁷ ابتسام مطر- مدير روضة غسان كنفاني النموذجية (ج)، قابلها في مكتبها في جباليا: حسين حمّاد. (19 ديسمبر، 2016م).

النقود داخل المجتمع مما يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية، وتحسين حياة الاسر، وتمكينهم من التمتع بمستوى معيشي ملائم في المأكل والملبس والمأوى والتمتع بمستوى عالٍ من التعليم، والصحة العقلية والبدنية. إلخ.

بيانات ومعلومات:

- تسببت أزمة الكهرباء في انخفاض إنتاجية المنشآت الصناعية، وفي ارتفاع تكلفة الإنتاج للسلع والخدمات. أدى إلى تقليص القطاع الخاص لعدد ساعات العمل، وتقليل عدد العمال، وأدى إلى ارتفاع مستويات البطالة، وزيادة تردّي الأوضاع الاقتصادية بشكل عام.
- رفع تكلفة الإنتاج للسلع والخدمات، وإتلاف الكثير من المنتجات في مجال الصناعات الغذائية.
- ارتفاع تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الإلكترونية، نتيجة تكرار الأعطال الناشئة عن عدم انتظام التيار الكهربائي.
- توقف خطوط الإنتاج في المصانع خلال العمل اليومي ودوران الآلات يؤثر على جودة المنتج ولونه، وبعض الأحيان تقوم الشركات بإتلاف كميات من المواد الأولية في بداية مرحلة الإنتاج بسبب ذلك الخلل.
- أزمة الكهرباء خلقت بيئة طاردة للاستثمار، ودفعت أصحاب المصانع للتفكير في نقل أعمالهم إلى محافظات الضفة الغربية.
- أسهمت أزمة الكهرباء في ارتفاع نسب البطالة وزيادة نسب الفقر، والفقر المدقع نتيجة فقدان الكثير عملهم في قطاع غزة.
- زيادة التكاليف المعيشية اليومية للأسرة الفلسطينية، بسبب الأعباء المالية الإضافية.

لم تتوقف معاناة سكان قطاع غزة جراء تقييد حرية الحركة والتنقل وسط الحصار المشدد، وبرزت أزمة الكهرباء التي أنهكت المواطنين وأصحاب المنشآت وأدت إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية مما تسبب في زيادة تكلفة الإنتاج للسلع والخدمات، وإتلاف العديد من المنتجات خاصة في مجال الصناعات الغذائية، وتكبد تكاليف صيانة الماكينات والآلات والأجهزة الإلكترونية نتيجة تكرار الأعطال الناشئة عن عدم انتظام التيار الكهربائي، مما جعل بيئة قطاع غزة لا تشجع على الاستثمار كما تدهورت أوضاع بعض الصناعات المحلية بشكل كبير وتكبد أصحابها والعاملون فيها أضراراً فادحة، فسلعة (الآيس كريم) تعتبر الأكثر تضرراً وهي من

السلع الموسمية التي تنتج في فصل الصيف، وارتفاع درجات الحرارة يتطلب صناعة ونقل وعرض هذه على السلعة في ثلاجات تحفظ درجة الحرارة وهذا يتعذر في ظل الواقع الحالي للكهرباء⁶⁸.

من النماذج يتناول التقرير شركة مصانع العودة للعصير والبسكويت والشوكولاتة وسط قطاع غزة، فخطوط الإنتاج فيها تعمل على الطاقة الكهربائية، وعدم انتظامها يدفع إلى تشغيل الآلات على التيار الكهربائي البديل (المولدات)، وهي تحتاج إلى كميات كبيرة من الوقود عالي الثمن مما يؤثر على قيمة التكاليف. فتحتاج الشركة حوالي (225.000) شيكل شهرياً لشراء الوقود اللازم لتشغيل المولدات. وفي العام (2001) أدخلت شركة العودة منتج الآيس كريم لمنتجاتها، كونها سلعة لها شريحة كبيرة من الزبائن والتي يمتد موسم بيعها من بداية شهر مارس حتى مطلع شهر أكتوبر وأحياناً شهر نوفمبر من كل عام، وطورت الشركة خطوط إنتاج المصنع ووصل عددهم حوالي (70) عاملاً، ولكن زيادة أوقات انقطاع التيار الكهربائي أدخل الشركة في انتكاسة خاصة عام 2016م، فاضطرت إدارة الشركة إلى تخفيض الكميات المنتجة من الآيس كريم منذ بداية يونيو/2006م، بسبب ارتفاع حرارة الطقس وزيادة أوقات انقطاع الكهرباء، وتضررت منافذ التوزيع (المحال التجارية)، وأتلفت كميات كبيرة من المنتج في منافذ البيع لعدم وجود مولدات كهربائية، حيث تملك الشركة حوالي (1200) ثلاجة موزعة على المحلات التجارية لا يعمل منها سوى (10%). والكثير من البائعين أعادوا المنتجات إلى الشركة بسبب امتناع المستهلكين عن شراء المنتج بعدما تحولت حالته إلى سائلة، وفي أعقاب ذلك قررت الشركة تسريح عدد من العمال، والتوقف عن هذا المنتج نظراً للخسائر التي تكبدتها الشركة⁶⁹.

ولا تتوقف الصعوبات عند هذا الحد؛ فأثناء عملية الإنتاج يتوقف التيار الكهربائي خلال دوران الآلات مما يؤثر على جودة المنتج ولونه وبعض الأحيان تقوم الشركة بإتلاف كميات من المواد الأولية عندما يكون في بداية مرحلة الإنتاج. كما يشكل الحصار تحدياً إضافياً فاستيراد مولدات الكهرباء ليس بالأمر السهل نظراً لسلسلة الإجراءات المطلوبة كي يسمح بدخولها عبر معبر (كرم أبو سالم)⁷⁰.

⁶⁸ محمد التلبناني، رئيس غرفة تجارة وصناعة المحافظة الوسطى، ومالك شركة مصانع العودة، قابله: باسم أبو جري، (3) أغسطس، 2016).

⁶⁹ المرجع السابق.

⁷⁰ محمد التلبناني، مرجع سابق.

لقد انعكست أزمة التيار الكهربائي التي اتحدت مع الحصار (الإسرائيلي) المشدد وظهرت آثارها على المستوى المعيشي للأسر الفلسطينية وارتفعت معدلات البطالة، وارتفعت معها معدلات الفقر بين السكان، وتعكس معدلات البطالة العالية في منطقة، مثل: قطاع غزة المحاصرة والذي يتعذر فيه تصريف فائض الأيدي العاملة، نظراً للتدهور الحاصل في الأنشطة الاقتصادية جراء الاستهداف المنظم والحصار المشدد، واستحالة امتصاص الأيدي العاملة المتزايدة. ونظراً لما للبطالة من علاقة طردية مع الفقر، فقد بلغ معدل الفقر في قطاع غزة 38.8%، ومن بين الأفراد 21.1% يعانون من الفقر المدقع. 71

وقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن معدل البطالة في قطاع غزة بلغ 41.0%، بواقع 35.9% بين الذكور مقابل 59.6% بين الإناث.

وتمثل البطالة أبرز التحديات والتي تركت آثاراً اجتماعية وأمنية على سكان قطاع غزة، انعكست سلبياً على مؤشرات الحياة في الصحة والتعليم وتمتع الأطفال بحقوقهم، وبرزت ظواهر في المجتمع منها قيام الفتيات والشبان جراء انخفاض مستوى المعيشة داخل أسرهم للبحث عن فرص عمل، وتزايدت معها في السنوات الأخيرة وبشكل ملحوظ أعداد المتسللين عبر حدود الفصل الشرقية والشمالية لقطاع غزة في رحلة محفوفة بالمخاطر، للبحث عن فرصة عمل، حيث تعرض عدد منهم للقتل والإصابة، ومعظمهم تعرضوا للاعتقال من قبل قوات الاحتلال (الإسرائيلي) المتمركزة عند حدود الفصل.

إن الحق في العمل يشكل حجر الزاوية لباقي الحقوق الأخرى باعتبار أن من يمتلك فرصة عمل يستطيع أن يلبي متطلبات الحياة التعليمية والصحية، وورد في المادة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل شخص (حق في العمل)، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، في الحماية من البطالة، كما وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في البند الأول من المادة (6): "على الحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل".

وأمام هذه المؤشرات ما زالت أزمة الكهرباء تراوح مكانها وتمنع أي فرصة للتنمية في قطاع غزة الذي تجاوز عدد سكانه المليونين، ففي الوقت الذي تبحث فيه المجتمعات عن تطوير المنظومة الاقتصادية وتسعى للحصول على حصة لمنتجاتها في الأسواق العالمية لتحقيق العائدات وجلب الرفاهية لسكانها، ما زال

سكان قطاع غزة يبحثون عن تحسين خدمة التيار الكهربائي الذي تجاوزته وحققته الكثير من الدول والمجتمعات منذ أمد بعيد.

وأمام هذا الواقع المؤلم وانعكاس أزمة الكهرباء على مختلف شرائح السكان في قطاع غزة، وآثارها السلبية التي طالت أوجه الحياة كافة، خلص التقرير لمجموعة من النتائج المهمة ثم يعقبها مجموعة من التوصيات المترتبة على النتائج، ويستعرضها على النحو الآتي:

النتائج:

1. مصادر الطاقة الكهربائية التي تزود قطاع غزة هي: محطة توليد الكهرباء، خطوط التغذية الإسرائيلية، وخطوط التغذية الواصلة من مصر.
2. الجهات المشرفة على الكهرباء في القطاع، فهي: سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، والشركة الفلسطينية للكهرباء، وشركة توزيع الكهرباء، والهيئة العامة للبتروك. وهذا التعدد والتنوع لم يساهم في تفكيك الأزمة.
3. تكمن أزمة الكهرباء في قطاع غزة في الزيادة المستمرة في الطلب على الطاقة الكهربائية، وعجز المصادر المختلفة عن تلبية احتياجات قطاع غزة وسكانه، حيث تبلغ حاجة القطاع من الطاقة حوالي (450) (ميجا واط)، وهي النسبة التي لا تصل إليها الطاقة المتوفرة في القطاع، مع تزايد استهلاك في الكهرباء والأحمال بشكل سنوي بنسبة تصل إلى (7%) نظراً لتزايد تعداد السكان.
4. قوات الاحتلال (الإسرائيلي) سبب رئيس في أزمة الكهرباء في قطاع غزة، حيث دمرت محطة توليد الكهرباء (5) مرات، وتستهدف مقرات شركة توزيع الكهرباء وأطقمها الفنية وتضع العراقيل في وجه تزويد المحطة بالوقود من خلال الحصار وتقليل إدخال كميات الوقود والتحكم فيها ورفع أسعارها، وإعاقة صيانة وإصلاح خطوط التغذية الواصلة إلى القطاع، ومنع إدخال مستلزمات الصيانة والشبكات الجديدة.
5. الانقسام السياسي الفلسطيني سبب مهم في أزمة الكهرباء في قطاع غزة، حيث تتفرغ حركتا فتح وحماس والعكس للمناكفات السياسية على حساب حل الأزمة، وتقديم الخدمة لسكان القطاع، ففرض الضرائب، وعدم توفير ثمن الوقود اللازم لتشغيل المحطة بالكامل، وضعف تحصيل فواتير الكهرباء المستحقة على المواطنين، أسباب لذلك.
6. تنتهك أزمة الكهرباء في قطاع غزة حق الإنسان في الحياة بشكل كبير؛ حيث أن التيار الكهربائي أضى من مقومات الحياة الرئيسة، أدى لسقوط أعداد من الضحايا ما بين قتلى وجرحى.
7. تتزايد أزمة الحصول على مياه الشرب بسبب أزمة الكهرباء في قطاع غزة، ويتداخل الحق في المياه مع الحق في الحياة، والحق في الصحة، ومختلف الحقوق الأخرى للإنسان حيث يمسّ نقص المياه بمقومات الحياة الأساسية. بالإضافة إلى الأضرار التي تلحق بمحطات المعالجة المركزية لمياه الصرف الصحي بشكل بالغ، مما يؤثر على الوضع البيئي في القطاع.
8. تؤثر أزمة الكهرباء على الحق في الغذاء لسكان قطاع غزة بشكلٍ خطير، فانقطاع الكهرباء لساعات طويلة بشكل يومي يؤثر على الإنتاج الغذائي ويؤثر على العمل المنزلي.

9. أثرت أزمة الكهرباء في قطاع غزة بشكل بالغ في الخدمات الصحية وواقع الحق في الصحة البدنية والعقلية والحق في العلاج الملائم، حيث يحتاج مرضى القطاع للتيار الكهربائي لضمان استمرار علاجهم وتعافهم، فالانقطاع المتكرر طوال العقد الماضي شكّل تهديداً حقيقياً على حياة المرضى.

10. تؤثر أزمة الكهرباء على الحقوق الثقافية لسكان قطاع غزة بشكل عام، والحق في التعليم بشكل خاص، مما يؤدي إلى عدم تحصيل الطلبة بالشكل المطلوب، وعدم تقديم المؤسسات التعليمية لخدماتها بالشكل المناسب.

11. أثرت أزمة الكهرباء في قطاع غزة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة وضاعفت من مستويات البطالة ومن تردي الأوضاع الاقتصادية. وعمت على زيادة نسب الفقر والفقر المدقع نتيجة فقدان الكثير عملهم في قطاع غزة. وإلى زيادة التكاليف المعيشية اليومية للأسرة الفلسطينية، بسبب الأعباء المالية الإضافية.

التوصيات:

بناءً على ما تقدم، يطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان.

على الصعيد الدولي:

1. المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية باستمرار تعامله مع قطاع غزة كأرض محتلة، ومواجهة قوات الاحتلال (الإسرائيلي) وإلزامها باحترام مسؤولياتها بوصفها قوة احتلال ووقف العقوبات الجماعية التي تنفذها وإجبارها على رفع الحصار الذي يفضي إلى حرمان الفلسطينيين جملة من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
2. المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتهم القانونية لضمان تمتع الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير، وتجسيد الدولة الفلسطينية، من خلال إنهاء الاحتلال (الإسرائيلي) للأراضي الفلسطينية المحتلة.
3. المجتمع الدولي بتفعيل أدوات المحاسبة والمساءلة الدولية؛ لضمان حقوق ضحايا انتهاكات قوات الاحتلال في العدالة. وإنهاء حالة الحصانة، وضمان عدد الإفلات من العقاب لكل من اقترف أو أمر باقتراف جريمة.
4. الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بالضغط على سلطات الاحتلال (الإسرائيلي) لتجنيب القطاعات الخدمية والممتلكات العامة والخاصة العمليات العسكرية كافة، والإسراع في توفير مدخلات الإنتاج من المواد الخام، وضمان حرية التبادل الاستيراد وفي مقدمتها الوقود وقطع الغيار والمواد اللازمة لإصلاح وتطوير قطاع الكهرباء.
5. المجتمع الدولي، وهيئات الأمم المتحدة بالمساهمة في دفع عملية إعادة إعمار قطاع غزة ودعم الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية والإيفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقية.

على الصعيد الداخلي:

6. يطالب الحكومة الفلسطينية والأحزاب السياسية بوضع حدٍ للانقسام الداخلي الذي يتسبب في مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية في ظل استمرار حصار غزة وتواصل الانتهاكات الإسرائيلية الأمر الذي يدفع إلى ضرورة وضع حدٍ للخلافات، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني.
7. يطالب الأطراف المسؤولة سواء سلطة الطاقة أم شركة التوليد وشركة توزيع الكهرباء بإيجاد الحلول السريعة لأزمة التيار الكهربائي الذي تجاوزت عقداً كاملاً تراجعت فيها مستويات الحياة وانتهكت فيها أبسط مبادئ حقوق الإنسان.

8. تفعيل كافة المقترحات والمشاريع كافة التي من شأنها المساهمة في تفكيك الأزمة وترجمتها، كتوصيل محطة توليد الكهرباء بالغاز، وزيادة كمية الكهرباء المستوردة. ووضع الخطط الاستراتيجية الكفيلة بضمان تحسين الطاقة الكهربائية، والأخذ في الاعتبار النمو السكاني والعمري وحاجاته المستقبلية للحيلولة دون تجدد الأزمات، وتجنيد السكان مزيداً من المعاناة والخسائر.
9. حماية القطاعات الاقتصادية كافة لاسيما الخدماتية، وتجنيد آثار الانقسام الداخلي، وتحديد خدمة تزويد التيار الكهربائي وحصر التعامل معها في الإطار المهني والفني، والمساعدة في إيجاد حلول للمشكلات ذات العلاقة بها للتخفيف من معاناة المواطنين، وضرورة تعاون أفراد المجتمع ومؤسساته كافة.
10. المنظمات الإنسانية ضرورة تقديم الدعم اللازم للسكان في قطاع غزة لاسيما للأسر الفقيرة، وللعاطلين عن العمل بما يساهم في قدرتهم على تغطية متطلبات الحياة الأساسية ودفع ثمن استهلاك الكهرباء. وتخصيص جزء من المنح لقطاع الطاقة وتمويل الوقود من دون أي ضرائب بما يضمن استمرارية التيار الكهربائي، والتوجه إلى مشاريع الطاقة البديلة التي تساعد على إنتاج الطاقة وضرورة توفير التمويل لها.

المراجع

❖ قوانين ومواثيق دولية:

1. قانون رقم (12) لسنة 1995م، بشأن إنشاء سلطة الطاقة الفلسطينية، صدر بتاريخ 1995/8/31م. الرابط: goo.gl/FVCnkN.

❖ تقارير وإصدارات المؤسسات الدولية:

2. فريق الأمم المتحدة القطري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (2012م). غزة في عام 2020م "هل سيكون ملائماً للعيش؟". الرابط: goo.gl/aqGjPC.

3. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا). (2015). ورقة حقائق بعنوان: تأثير أزمة الكهرباء والوقود في غزة على الأوضاع الإنسانية. الرابط: goo.gl/o7oocO.

❖ تقارير وإصدارات المؤسسات الرسمية:

4. وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. (2016م). التقسيمات الإدارية لمحافظة غزة. الرابط: goo.gl/gdCD37.

5. وزارة الداخلية الفلسطينية. (12 أكتوبر، 2016م). تعداد سكان قطاع غزة تجاوز المليونين. الرابط: goo.gl/5Nng3Lr.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2016م). أحوال السكان المقيمين في فلسطين. الرابط: goo.gl/OkNZ6B.

7. الشركة الفلسطينية للكهرباء. شركة غزة لتوليد الكهرباء، نبذة عن محطة التوليد. الرابط: goo.gl/97Xfn4.

8. الشركة الفلسطينية للكهرباء، عقد تأسيس الشركة. الرابط: goo.gl/iO0dXn.

9. الشركة الفلسطينية للكهرباء، مهمتنا. الرابط: goo.gl/gq4E4H.

10. شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، حول الشركة. الرابط: goo.gl/dCpC8q.

11. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. (14 نوفمبر، 2012م). احتياجات غزة من الطاقة. الرابط: [.goo.gl/8bPXxb](http://goo.gl/8bPXxb)
12. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. (2014م). تقرير شامل حول أزمة الكهرباء في غزة. الرابط: [.goo.gl/ckABv7](http://goo.gl/ckABv7)
13. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. (14 نوفمبر، 2012م). محطة التوليد. الرابط: [.goo.gl/7h1dvA](http://goo.gl/7h1dvA)
14. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. (2012، 14 نوفمبر). أسباب أزمة الطاقة الحالية في قطاع غزة. الرابط: [.goo.gl/n1KAp9](http://goo.gl/n1KAp9)
15. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية. (16 نوفمبر، 2016م). تحمّل سلطة الطاقة لمسئولياتها لمشاريع حل أزمة الكهرباء. الرابط: [.goo.gl/GzK1QE](http://goo.gl/GzK1QE)
16. الموقع الرسمي لوزارة المالية الفلسطينية، الإدارة العامة للبترو، خلفية عن الهيئة العامة للبترو. الرابط: [.goo.gl/GfAZmf](http://goo.gl/GfAZmf)
17. وزارة التربية والتعليم العالي، (2016م)، الكتاب الإحصائي السنوي في محافظات غزة للعام الدراسي 2015/2016م.

❖ تقارير وإصدارات المؤسسات الأهلية:

18. مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2011م). ورقة موقف حول خدمة توصيل التيار الكهربائي إلى المنازل في قطاع غزة، الرابط: [.goo.gl/VPZ0st](http://goo.gl/VPZ0st)
19. مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2013م). ورقة عمل بعنوان انقطاع التيار الكهربائي يفاقم أزمة حقوق الإنسان في قطاع غزة. الرابط: [.goo.gl/IUykqn](http://goo.gl/IUykqn)
20. مركز الميزان لحقوق الإنسان. (8 سبتمبر، 2005م). رسالة إلى ممثلي البعثات الدبلوماسية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حول آثار خطة الانفصال، أحادي الجانب من قطاع غزة. الرابط: [.goo.gl/e4n19j](http://goo.gl/e4n19j). مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2016م). قاعدة البيانات التي تغذّى من باحثو المركز في محافظات غزة.

❖ المقابلات:

21. طارق لبد، مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع كهرباء محافظات غزة، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (13 يونيو، 2016م).
22. كمال خطاب، مدير مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، قابله: باسم أبو جري، بتاريخ (07، يوليو، 2016م).
23. معتصم الميناوي، مدير العلاقات الدولية والعامة بوزارة التربية والتعليم، قابله: باسم أبو جري، (07، أغسطس، 2016م).
24. زكي القرعة، مدير شركة توزيع الكهرباء في محافظة رفح، قابله في مكتبه برفح: محمد عبد الله. (3 أغسطس، 2016م).
25. رفيق مليحة، مدير عام محطة الكهرباء، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (15 أغسطس، 2016م).
26. أحمد أبو العمرين، مدير مركز المعلومات في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية في محافظات غزة، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (31 يوليو، 2016م).
27. محمد أبو شكّيان، رئيس بلدية النصيرات، قابله في مكتبه: باسم أبو جري. (19 يوليو، 2016م).
28. إبراهيم الأدهم، مزارع، قابله: حسين حمّاد. (17 ديسمبر، 2016).
29. إياد فرج الله، مربي دواجن، قابله: حسين حمّاد. (18 ديسمبر، 2016م).
30. أشرف القدرة، الناطق الرسمي باسم وزارة الصحة الفلسطينية، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (11 أغسطس، 2016).
31. نعيم البناء، رئيس قسم العلاقات العامة في مستشفى الشفاء، قابله في مكتبه بغزة: باسم أبو جري. (15 أغسطس، 2016).
32. توفيق السيد سليم، رئيس شعبة الإعلام في مديرية التربية والتعليم في محافظة شمال غزة، قابله في مكتبه: حسين حمّاد. (20 ديسمبر، 2016).
33. ابتسام مطر، مدير روضة غسان كنفاني النموذجية (ج)، قابلها في مكتبها في جباليا: حسين حمّاد. (19 ديسمبر، 2016).

34. محمد التلباني، رئيس غرفة تجارة وصناعة المحافظة الوسطى، ومالك شركة مصانع العودة، قابله: باسم أبو جري، (3 أغسطس، 2016).

35. مأمون أبو شهلا- وزير العمل في حكومة الوفاق الوطني. قابله: باسم أبو جري، (عبر الهاتف)، (30 ديسمبر 2016).

❖ مواقع الكترونية:

36. عمر شعبان. (13 نوفمبر، 2016م). قراءة في أزمة كهرياء غزة وسبل مواجهتها. موقع المونيتور الالكتروني، الرابط: goo.gl/wEuXPq.

37. مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب. (6 أكتوبر، 2016م). المجلس الوزاري السياسي الأمني يعلن عن قطاع غزة (كياناً معادياً) الرابط: goo.gl/ZesoOW.

38. عمر كتانة، رئيس سلطة الطاقة. (2016م). وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، الرابط: goo.gl/GGsakQ.